خاشينهالغرادي

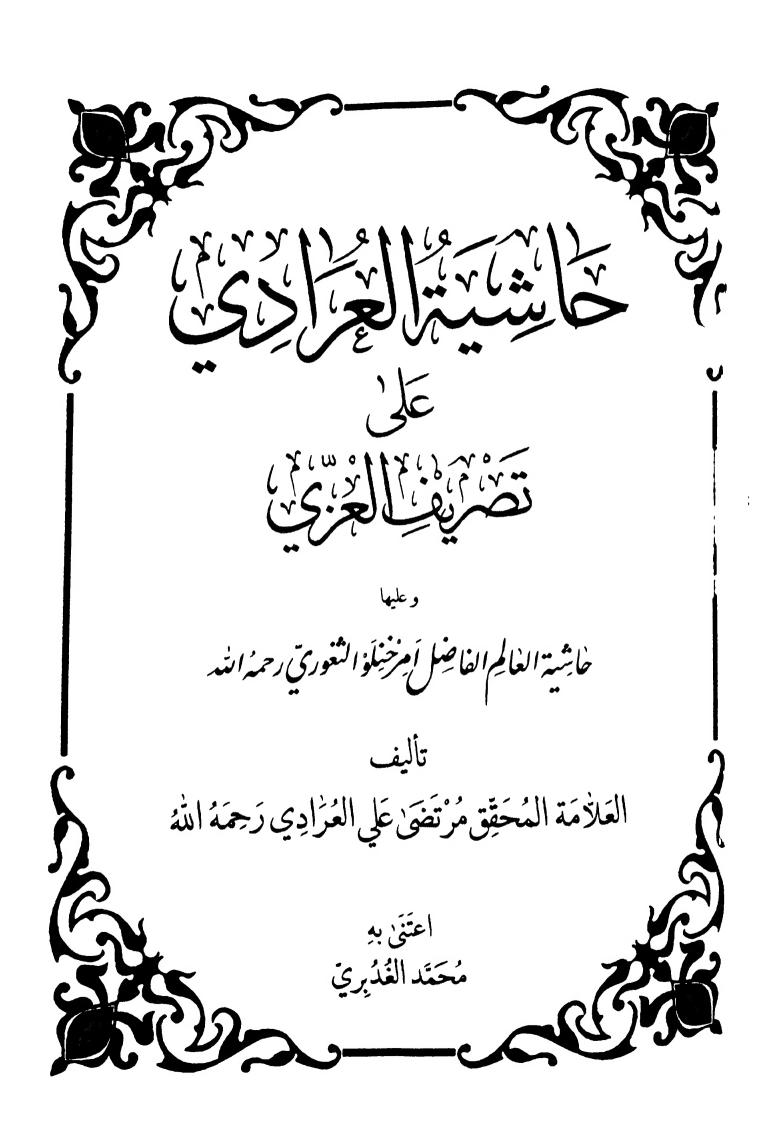
وعليها

خاشية الغالم الفاضِل أمِرْخِيلُوْ التَّغوري رحمهُ اللّه

تأليف

العَلاْمَةُ المُحَقِقُ مُرْتَضَىٰعَلَى العُرَٰادِي رَحِمَهُ اللَّهُ

اعتَنَىٰ بهِ مُحَمَّد الغُدُبري



جميع الحقوق محفوظة الطبعة الأولى الطبعة الأولى 1439 - 2018 ه داغستان – محاج قلعة داغستان عزيز على 2 شارع عزيز على 2 الإدارة الدينيّة لمسلمي داغستان وحدة البحوث والتعليم بالإدارة الدينيّة لمسلمي داغستان هاتف: 634185

E-mail: dagnauka@mail.ru

Настоящее произведение, принадлежащее перу известного дагестанского учёного Муртазаали Урадинского , является комментарием к популярной книге по морфологии арабского языка «Тасриф». К нему также прилагается небольшой комментарий другого учёного из Дагестана Амирханилава Согратлинского ...

Книга рассчитана на студентов и преподавателей учебных заведений, изучающих грамматику арабского языка.

ББК 81.6 – 2 УДК 811.411

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاة والسّلام على خير خلقِه محمّد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد:

فلا يخفى على من اهتم بتراث علماء داغستان اعتناء علماء ديارنا بهذا المتن المبارك ، وإقبالهم عليه تحشية ونظما وتعليقاً (۱) ، فمن جملتها حاشية العلامة مرتضى على العُرادِي رحمه الله تعالى ، وقد ذكر سبب دفعه إلى تأليفها في المقدمة قائلا : « لما رأيتُ في مختصر التصريف مواضع ضلّت فيها المُبْتَدِئُونَ . . قصدتُ رفع النقاب عنها مستعيناً بالله المعين » ، فنبه على المسائل التي اشتهرت على ألسنة الطلبة على خلاف الصّواب ، وأجاب عن بعض الاعتراضات على خلاف الصّواب ، وأجاب عن بعض الاعتراضات والإشكالات التي أوردها علماؤنا وغيرهم ، وزاد بعض الفوائد .

⁽١) انظر نبذة من عناية علماء داغستان في مقدّمة كتاب « تصريف العزّي » ، طبعة دار المنهاج ، تحقيق الشيخ أنور الداغستاني .

وقال بعض العلماء: « وما سَلِمَ من الاعتراض أحدٌ وإن بلغ الغاية القصوى »(١) ، فلم تتخلص أيضا هذه الحاشية من الاعتراضات والانتقادات من قبل علمائنا . وقد تصدّى للردّ على ما في حاشية مرتضى على العُرَادِي الشيخ أمِرْ خَنِلوْ الثُّغُورِي رحمه الله تعالى ، فألّف حاشية ، ولكنّه لم يُكملها .

تنبيه: لا تَظُنَّ السوء أيها القارىء بعلمائنا ؛ لتنقيص بعضهم بعضاً ، فقد قال العلامة الكُرْدِي : « واعلم أنه ليس من التنقيص المذموم اعتراض بعض العلماء على بعضهم وتغليطهم في بعض مقالاتهم ، فإنّ ذلك أمرٌ ممدوحٌ في الشرع ؛ لإظهار الصواب بل ظاهرُ كلام الشيخ ابن حجر أنّ التنقيص إن كان لإظهار الحق فلا بأس به »(٢) .

وأخيراً: نسأل الله تعالى أن يتقبل منّا هذا العمل قبولا حسنا ، وينفع به طلبة العلم .

* * *

⁽۱) حاشية القليوبي على « كنز الراغبين » : ٣/ ٢٦٧ .

⁽٢) « الفوائد المدانية » ص ٣١ ففيه بسط المسألة .

ترجمة وجيزة

للعالم العلامة المفتي قاضي القضاة مرتضى على العُرَادِيّ الهِدَالِيّ الداغستانيّ (١٢٨٢هـ)

مولده:

ولد في القرن الثّالث عشر الهجري في قرية « عُرَادَ » من ناحية « هِيدْ » ، وهذه الناحية مشهورة بمعدن العلم والعلماء من قديم الزّمان .

طلب العلم:

اشتغل بالعلوم وتبحّر فيها وتفنّن ، وفاق على جميع أقرانه حتى أقرّوا كلّهم له في تحقيق العلوم .

وذكر الشيخ شعيب أفندي البَاكِنِيّ رحمه الله تعالى أنّ الشيخ مرتضى علي كان في ريعان شبابه من أصحاب الهوى ومتابعة النّفس والشّيطان حتى قصد الإمام شمويل رحمه الله تعالى قتله لكثرة فساده ، ولكن تركه بلا قتل بعد ما نصح له ووعظه ظنّا منه الخير والصّلاح ولقد حقّق الله تعالى ظنّه ؛ إذ

أخذ نصيحته وقبل موعظته وحصل منه الخير الكثير (١)

شيوخه :

أخذ الشيخ مرتضى على عن أكابر شيوخ داغستان في عصره ، فقرأ على الشيخ زَغَلَوْ الخَرْشِيّ ، والشيخ حاج دبير الهُنُوخِيّ ، والشيخ قُرْبَنِلَوْ البَرْدِيّ ، وغيرهم .

تلامذته:

أخذ عنه أبرزُ علماء داغستان ؛ كالشيخ شَمْخَال الأَرْغَوَانِيّ ، والشيخ الخادم علي السَّلْطِي ، والشيخ عمر الإَمْلِي ، والشيخ خليل الأَنْغِدِيّ ، والشيخ محمّد بن مِرْزَه الطِلقِيّ ، ونور محمّد النَّهْرِي ، وغيرهم .

من آثاره:

١_ حاشية تصريف العزّي .

٢_ حاشية على شرح الأنموذج المسماة بـ « مقيس المسائل » .

٣ ـ رسالة « مُرْغِم » .

⁽۱) ينظر : «طبقات الخوجكان » ص ٣٩٠ .

٤_ رسالة في إعادة الظهر بعد الجمعة .

٥ حواش على تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي (١) . ٦ رسالة فيما يجب على المكلَّف .

٧ - تعليقات مرتضى على على رسالة العالم بَرْكَ الأَقُوشِي . ٨ - رسالة « ملزم الهجرة من دار الفجرة » .

كان قاضي القضاة في دولة الإمام شمويل رحمه الله تعالى ، ومعينا له في إنفاذ الأحكام الشّرعية ، وكان الإمام شمويل رحمه الله تعالى يثني عليه كثيرا في مجامع النّاس .

ثم بعد ما استولى الروس على بلاد داغستان تولّى القضاء في ديوان المحكمة الخلقية في (تمرخان شورى) عاصمة داغستان سابقا.

ثناء العلماء عليه:

قال العلامة محمّد علي الچوخِي في « فتاویه » (ص١٩٥) واصفا إيّاه : « العلامة المرحوم مرتضى علي

⁽۱) ذكر شعيب أفندي الباكني رحمه الله بأنّه كان ماهرا في كتاب «تحفة المحتاج » لابن حجر الهيتمي ، وإذا سئل عن حكم في مسألة ما يقرأ بقدر ورقة أو ورقتين من «التحفة » من حفظه بلا تفكّر . انظر : «طبقات الخوجكان » ص ٣٩١ .

العُرَادِي ، وفي موضع آخر منه (ص ٥٠٩) : « . . فحل العلماء مرتضى على العرادي » .

وقال مسلم العُرَادِي في « فتاويه » (ص ٥٥٧) : « . . المدقّق المشهور مرتضى على العرادي » .

وقال تلميذه الخادم علي السَّلْطِيِّ بعد وفاته: « . . قد انخرم الأقوام وفُقِدَ الإحكام في الأحكام ، فتشتّت شملُ الإسلام بوفاة شيخنا الأعظم الهمام وليِّ نعمتنا ومحط رحلتنا الفاضل المتقن مرتضى على العرادي عليه وفيِّ مرحمة الإله الهادي » .

وقال الشيخ شعيب أفندي الباكنِيُّ رحمه الله تعالى «طبقات الخَوَجَكَان» (ص ٣٩٠): «الشيخ العامل، والبدر المنير الكامل، شيخ المحققين، ومدرّس المدققين، مأوى المؤمنين في الفتوى، ومنبع العلوم والفنون والتقوى مفتي الإمام وشيخ الإسلام لأمير المؤمنين الشيخ شمويل أفندي مرتضى على أفندي العرادي الهِدَلِي ».

وقال العالم نذير الدُّرْكِلِي رحمه الله تعالى في «نزهة الأذهان » (ص٦٢): «العالم العلامة الشّهير المحقّق

المدقِّق الماهر البارع في العلوم ولا سيّما في علم الفقه والتفسير والسّير وغيرها ».

وفاته:

توفي العالم المتبحّر مرتضى علي أواخر شهر صفر سنة (١٢٨٢هـ) ، ودفن في قريته عُرادَ ، رحمه الله تعالى رحمة واسعة .

* * *

وصف النسخ الخطية

اعتمدنا في إخراج حاشية مرتضى علي العُرَادِي على تصريف العزيّ على أربع نسخ خطيّة ، ونسخة مطبوعة داغستانية .

الأولى: نسخة العالم حبيب الله القرَاخِي الرُلْدِي ، وهي نسخة كاملة ، تقع في (٣) ورقات ، متوسط عدد أسطرها (٢٣) سطرا ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (٢٠) كلمة ، خطّها نسخي ، كتبت بلونين متغايرين ، وعليها حواش ، كان الفراغ من نسخها في رجب سنة (١٢٨٣هـ) .

الثانية: نسخة كاملة مجهولة الناسخ والتاريخ ، تقع في (١٠) ورقات ، متوسط عدد أسطرها (٩) سطرا ، ومتوسط كلمات السطر الواحد (١١) ، خطّها نسخي ، وعليها حواش كثيرة نفيسة .

الثالثة: نسخة قربان ابن رجب الكُدَرِيّ ، وهي نسخة كاملة ، تقع في (٥) ورقات ، متوسّط عدد أسطرها (١١) سطرا ، ومتوسّط عدد كلمات السّطر (١٣) كلمة ، خطّها

نسخي ، كتبت بلونين متغايرين ، وعليها حواش كثيرة ، وهي غير مؤرَّخة .

انتقينا منها بعضها للفائدة.

الرابعة: نسخة حسن الرُچي ، وهي نسخة كاملة ، تقع في (٦) ورقات ، متوسّط عدد أسطرها (١٣) سطرا ، ومتوسّط عدد كلمات السطر (١٧) ، خطّها نسخي ، كتبت بلونين متغايرين ، وعليها حواش ، كان الفراغ من نسخها في (٩) ربيع الأول سنة (١٣٠٠هـ).

الخامسة: نسخة مطبوعة داغستانية ، فرغ من كتابتها حسن الغَزَانُشِي سنة (١٣٣١هـ) ، وهي تقع في (٤٣) صحيفة ، أسطرها (١٠) ، ومتوسط كلماتها (١٠) كلمات ، عليها حواش كثيرة نفيسة ، ومنها بعض حواشي مرتضى على العُرَادِي .

واعتمدُنا في إخراج حاشية أَمِرْخَنِلَوْ الثَّغُورِيّ رحمه الله تعالى على نسخة واحدة ، وأغلب ظنّنا أنّها نسخة المؤلّف ، تقع في (٤) ورقات ، متوسط عدد أسطرها (٢٠)، ومتوسط عدد كلمات السّطر الواحد (١١)، كان الفراغ منها سنة (١٢٨٤هـ).

مَنْهَجُ العمل في الكتاب

- قَابَلْنا النّسخ ، ولم نُشِر إلى الفروق بين النسخ ؛ لأنّ الفروق قليلة جدا .

- وَضَعْنا بأعلى الصّفحة متن تصريف العزيّ .

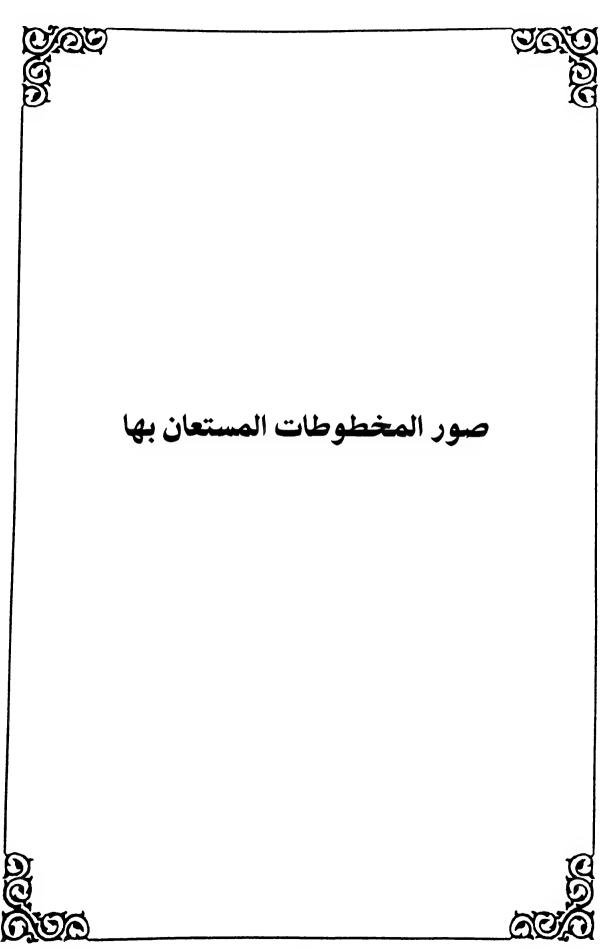
- وضعنا في وسط الصّفحة حاشية الشّيخ مرتضى علي العُرَادِي رحمه الله تعالى .

- وضعنا في أسفل الصّحفة حاشية الشّيخ أُمِرْخَنِلَوْ الثُّيُّغُوري رحمه الله تعالى (١) .

_ ترجمنا للشّيخ مُرْتَضَى علي العُرَادِي رحمه الله تعالى ترجمة وجيزة تعرِّف به وبمخلَّفه العلميّ .

مَحَجْ قَلْعَة داغستان وكتبه (٤) ربيع الثاني (١٤٣٩هـ) محمّد بن سعد (٢٠١٧) الغُدُبِرِي الداغستاني (٢٠١٧)

⁽۱) لم نعثر على ترجمته في المصادر التي بين أيدينا إلا أنّ العالم محمّد علي الحوخِي رحمه الله تعالى ذكره في « مسائل وأجوبة في النحو » بقوله : (رأيت الفاضل أمِيرخَنِلَوْ الصُغُوري. .) .



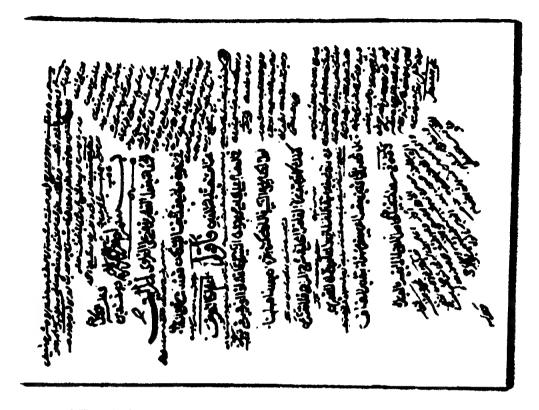
الباعظ للفين ممضحنا قباا ليدؤك خدنانع الثابعتهاسة معموه فالخب الماجوادة المسام الموره ولانب اعامواه لكملسط ويعاصيناه كلكامل لين والمعراظي قالمسط ولاجيق فيهاا لاصطلاحات ال نظیما دوران تبدیا مفوج میها و جودکرجها اهتدارات نیم وازی فاسهم و به و درستاری وازگ افتارکشاره منطقات مدیری و درایستدار به قرار خشاوی می کست فایلتها بی شای خودرا بطنيئا خفيتكني ملاحدر فحآثاماغ منعدا ستفيضكامل للعي لللابتيده الع اشتكت الخامهولياند معل مذاخف تشائ وخلسة الكالي شاء معلوف بالعراوا لتابلا سكاكه للمصاحب احرتبهنها للماطيب فحاسرتنه فيتمام اعددائ نعواكاه العالم المحلمة فكمنا فاخرمعد فكشه الفحيرها لعقبة وفامين العق فاستكافتها يكافيها المتعارية وعيلاها المصالله بمثال نظروجنتك احلبارها بمسها لعجيود ويمسها لغط وابعثاكمت لإشريغ نلنع المتعلمان والمتارك للتاديا بالمتحاصرة أكوهما مبتهم لعل متلجح العجاء مؤلينة بتنطق كإحناضه مطيئمل يورمتشارها واميمتاطاته وعكن آنتل وكلحائجل فهمعيض ببعملة وتقيمل يناه هلجاج فيتجل الجلواج للتنابئ ولذاع وذيدر بوالتيد كامل كرجزة اصبعه أوجامن كلالماكم مرحد عبارة المحا بكلوما لالببون لاستاقا فالميدي الالتحين فلساخة - 一部では、1886年の1887年 - 1987年 - 1887年 - 1888年 - 18884 فسهومة شامكما ويستنب مكاياب والتسليامع يتصاما لطعودة حزطهمته لقامل تمكن موجوينها بع فلستبهمائكم لينس المراه بلزمه المتلهمهم خسهانى فنعط كاللامم احتاج وحذا جزاللندرشك الا

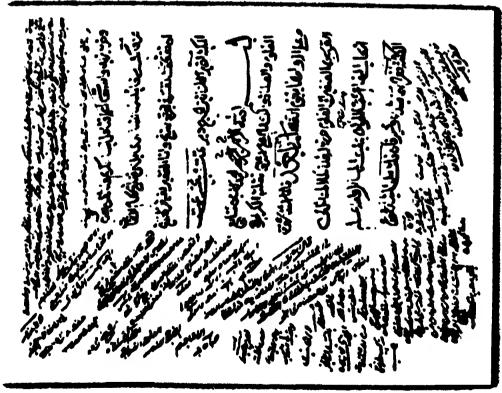
B

معاصرة واستخلاص مساء ومعارة تقاء والعيداء في مضوة فالتعلا معاصيا خبره الخلساء لمعسل حلائها وأكدا كما في المستخط ويبدع وخوط الدران يا بيزه يتزيدان والالألمام المناع بمنسج أميا لمديه حذريد في المتحارة المياد مياء والموالي المياء المديا وتدبر في المتحارة المياء المناء المناول مسطران المناطبية معدرا برمي وزيد والعزير يما المناء بأداري ويزيازه وزوي والعزير يمادي والعزير ويزيزيد به إسراع أمام المرادي المنازلين ويزيازه وزوي والعزير الميادي المناول الميادي والعزير الميادي والعزير الميادي والعزير الميادي المناطبي الميادي المناطبي الميادي المناطبية المناطبي الميادي المناطبية المناطبية والعزير المناطبية والعزير المناطبية والعزير المناطبية والعزير المناطبية والمناطبية والمناطبية والمناطبية والمناطبية والعزير المناطبية والمناطبية والمناطبة والمن

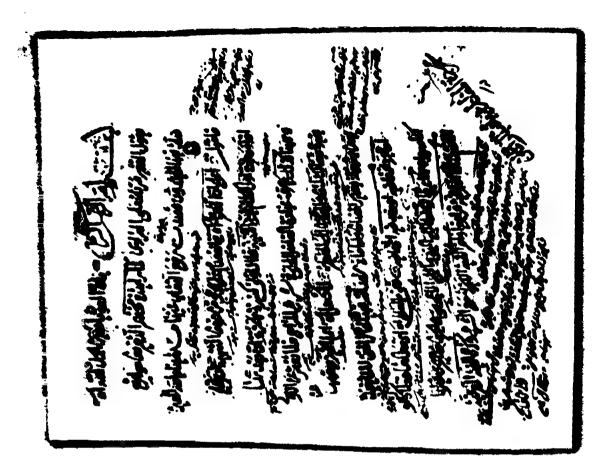
١٤

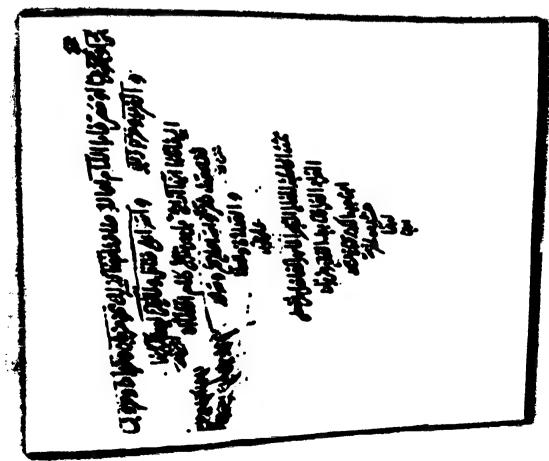
راموز الصفحتين الأولى والأخيرة من النسخة الثانية

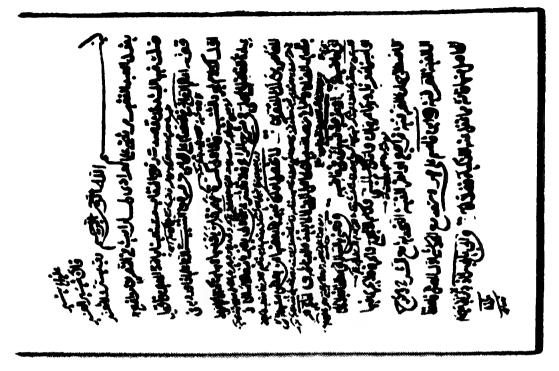


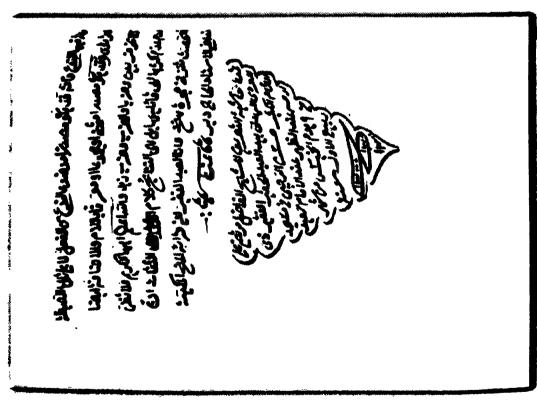


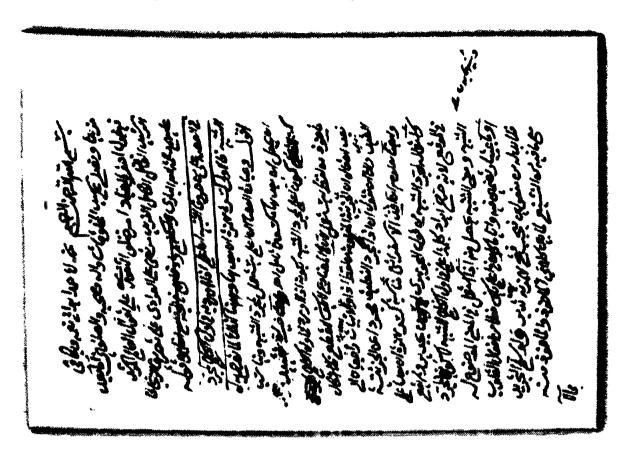
راموز الصفحتين الأولى والأخيرة من النسخة الثالثة











ماليار فيها والمناج والمناج المناء بالمالا لبائا حذاكه مند جادوه خاناني تدعيوهاليويل ماواهم عباطيلا عيك مداعاتي المناس بالمجري ويواجه المارطان والدون البناطان the state of the day of the state of the sta لانتائه بهادش عيدنه فمارين وعي يمارتها نام بارد ناکی نامیلالا منالف فرون مین نامین مواجه در ناکی نامیل الفته هم نهی قری کیمیارین کیمی منتی المدوری Ling Golding Rich کم الما مزة وکیل بهريجت بيد فرحهمر و بعلی かんかかんかられるからなることになるいまし المصملتة والاالتاء والمرى و فراير مرام وقد المعهدة عطه ال حول العلد الفيدي حنها عليه احدما وفعاء K. 6 Willy Wall Committee Des a Curamina gran かんごう まんかい distant septiment Led William

بسم الله الرّحمن الرّحيم وبه نستعين ربّ تمم بالخير

الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى سَيّدِ الْخَلْقِ مُحَمَّدٍ وآلِهِ ، وأصحابِهِ أجْمعِينَ .

بسم الله الرّحمن الرّحيم وبه نستعين وعليه التّكلان

يقول العبد الفقير مُرْتَضَى علي العُرَادِي رحمه الله تعالى: لمّا رأيتُ في مختصر التّصريف مواضع ضلَّت فيها المبتدئُونَ. . قَصَدْتُ رَفْعَ النّقابِ عنها مستعيناً بالله المعين ، فأقول :

بسم الله الرّحمن الرّحيم

نحمُدك حمدا يوافي نعمه ويكافىء مزيده ونصلّي على سيّد المخلوقات وآله وصحبه والصّالحين .

أما بعد: فيقول أحقرُ العباد أُمِرَ خَنِلُو الثّغوري رحمه الله تعالى على أقوال العالم المرشد الرّشيد الفاضل الكامل الفريد مرتضى على العُرَادِي على « تصريف » الزّنجاني عليهم رحمة الله الباري:

قوله: (اعلم: أنّ التّصريف إلخ) في « العُصَام » (١) على « الجامي » من حروف التّنبيه: أنّ « اعلم » إذا أُورِدَ به في أوّل الكلام لمجرّد التّنبيه ، فالأولى كسر همزة « إنّ » بعدها ،

قوله: (في العصام على «الجامي» من حروف التنبيه أنّ «اعلم » إذا أُورِد به في أوّل الكلام لمجرّد التنبيه فالأولى كسر همزة «إنّ » بعدها وههنا كذلك كما صرّحه إلخ).

أقول: وعبارة العصام: «إنّ « اعلم » يستعمل لمجرّد التّنبيه ويناسب أن يجعلَ « إنّ » بعدها مكسورةً، تأمّلُ » انتهى .

وأنت خبيرٌ أنّ تقييدَ القائلِ كونَ « اعلم » لمجرّد التّنبيه بكونه إذا أورد في أوّل الكلام مأخوذٌ من لفظ « يستعمل » ؟ لأنّ المضارع لا يكون للقطع ، فلا إشكال بعد أن قال إنّ الجزئية

⁽۱) راجع حاشية سلمان على « دينقوذي » . (منه) راجع ما كتبناه « العصام في ص ۸۹ ، وما كتبه هذا المحقق المرحوم مرتضى علي آخر هذه الرّسالة في بحث « سَال ، يَسَالُ » ، حرّر ولمحمّد طاهر استغفر ، ثمّ رأيت في « الحلبي » أنّ « أنّ » ههنا بالفتح لفظا ، فراجع وحرّر . (محمّد طاهر القَرَاخِيّ)

المفهومة من لفظ « إذا » والإثبات (١) راجعان إلى القيد .

ول أن تقول: إنّ «إذا » لمجرد التعليق مجردا عن الجزئية ، وأيضا معلوم أنّ أخذ الإسفراييني مناسبة كسر همزة «إنّ » بعد «اعلم » واستعمالَه لمجرد التّنبيه من قول الجوهري ليس بجدير ولم يقع في المَوْقع لأنّه صرّح إيراد كلمة «اعلم » في أوّل الكلام للتّنبيه لا كونها(٢) لمجرد التنبيه ، ومعنى التنبيه يحصل منه إذا استعمل في المعنى الموضوع له أو باعتبار تضمين فيه ، وأيّا ما كان في «اعلم » يكون فعلا من أفعال القلوب ، فلا بدّ له من مفعولين فيجب فتحُ همزتِه ، تدبّر .

ولو سلّم التّجريد مع ما فيه من التّشنيع ؛ لما بين كلامي المأخوذ والمأخوذ منه ممّا لا يخفى على من له ذوق سليم . . فأقول : ما المشتق منه (٣) ؟ أهو كما كان أمرا من أفعال

⁽١) أي: الإيراد.

⁽٢) وبينهما بون (منه).

⁽٣) أي أعلم (منه).

القلوب أم لا ؟ فإن كان الأوّل. فثبت نقيض مطلوبك وهو فتحة همزة « أنّ » ؛ لأنّه إن ثبت في كلمة « اعلم » معنى العلم. يكون فعلا من أفعال القلوب ، فلا بدّ لها من مفعولين ، فموضعهما موضع المفرد فيجب الفتح في الهمزة . فعلى هذا قول الفاضل عصام الدين مناقضٌ لقول الجوهري كما مرّ ، فيثبت بين كلاميهما ما علمتَ آنِفا ، ولو قال (١) ذلك (٢) مدّعيا بلا اعتبار الأخذ . لكان حسناً .

لكن أقول في الجواب : استعمالُ كلمة « اعلم » لمجرّد التّنبيه وَضْعٌ آخرُ ، فذا إمّا مجازٌ أو حقيقةٌ ، والأوّل على قول من يقول للمجاز وضعٌ ، والثّاني على قول كون « الاستعمال » في الحقيقة والمجاز ، فهو في هذا الوضع مدّع وعليه النّقل أو الدّليل .

وأيضا خبيرٌ أنّ الوَضْعَ إمّا أن يكون عرفيّا أو شرعيّا أو لغويّا ، وذا ليس من واحد منها ؛ لأنّ « اعلم » في كلّ منها

⁽١) أي عصام الدين (منه).

⁽٢) أي كسر همزة «إن» بعد اعلم (منه).

مُسْتَعْمَلٌ في معناه الموضوع له ، وهو (١) طلب علم مدخوله من المخاطَب سواء كان التنبيه لازماً له أم لا ، وذلك اللَّزُومُ غيرُ ممنوع ولا غيرُ محالٍ ، تدبّر .

فإن قلّت: قول الجوهري دليلٌ ونقلٌ على المدّعى. . قلتُ : ليس في قوله ما يدلُّ على كون «اعلم» موضوعاً لمجرّد التنبيه أي : فقط ؛ لأنّ افتتاح الكلام للتّنبيه بـ «اعلم» يكون حين كان مستعملا في معناه المشهور المعروف.

ولو سلّم أي: فُرِضَ (٢) أنّ مرادَ الجوهري استعمالُه لمجرّد التّنبيه.. فأقول: إنّ (اعلم) في أوّل كتاب الزّنجاني لا يعلَمُ أنّه لمجرّد التّنبيه وأنّه المراد ، فوجب المصيرُ إلى ما هو المشهور المتفق عليه ، وأنت تعلَمُ أنّه إنّما يصحّ حملُ لفظٍ على شيءٍ واحتماله له إنّما هو بعد كونه موضوعا له ومستعملا فيه ، وهنا ليس كذلك عمّقِ النّظر وكرّر الفكرَ .

⁽١) أي وضعه (منه).

⁽٢) أي مع المخالفة ولعدم فهم ذلك من قوله، تدبر (منه).

وههنا كذلك كما صرّحه عبارةُ الفاضل المحليّ في «شرح المراح »، فلا تغتر عن الأولى بغيره تبعاً للأسلافِ والمعاصرين لك المقصّرين .

قوله: (وهنا كذلك كما صرّحه عبارة الفاضل المحلي إلخ)

أقول: تكلّم رحمه الله تعالى بكون لفظ «اعلم» في كتاب الزنجاني لمجرّد التنبيه على سبيل القطع ؛ كأنّه رحمه الله تعالى كان معه أي: مع المصنّف وعَلِمَ مقصودَه ، فلا يخفى ما فيه من الأمور .

منها ما هو باعتبار القطع ، ومنها ؛ ما هو باعتبار ما سَبَقَ ، ومنها ؛ ما هو باعتبار تشبيهه بتصريح المحلي ؛ لأن عبارته ليس بصريح في كون « اعلم » لمجرد التنبيه ؛

⁽١) قال الشيخ نور محمّد الإنخي في حاشيته على تصريف العزيّ ص٧: « ثمّ اعلم أنّ إخوننا الكرام من العلماء الأعلام اختلفوا في لفظة « أنّ » هنا بأنّها مفتوحة أو مكسورة أو الأمران جائزان ، والحقّ أنّ الأمرين جائزان فيها » .

وفي الصّناعةِ: تَحْوِيلُ الأصْلِ الوَاحِدِ إلى أَمْثِلةٍ مُخْتلِفةٍ ؟ لِمَعانٍ مَقْصُودَةٍ لا تَحْصُلُ إلاّ بها .

قوله : (لا تَحْصُلُ إلخ) أي : تميّزُها بعضُها عن بعضٍ

لأن الإحضارَ والترغيبَ يجوز أن يكون علّة لاعتبار معنى العلم ولا يراد « اعلم » في أوّل كلامه ، ولاعتبار معنى التّنبيه في ضمن المعنى الموضوع له ، ولو سلّم تصريحه هذا. . فعدم كون ما صرّحه المحلي علّة لكونه في كتاب الزنجاني لمجرّد التنبيه نارٌ على علم ، لمن له أدنى نصيب من الفهم .

قوله: (لا تحصل إلخ أي: تميزها بعضها عن بعض). أقول: لم يسمع إلى الآن لا في اللّغة ولا في العُرْف أنّ معنى الحصولِ التميّزُ فإيرادُ « أي » التّفسيريّة ليس في موضعِه وفيه نظر، وله جواب ولعلّ هذا مأخوذ من كلام المحشّي لكن فيه تغييرٌ مُفْسِدٌ، فاعتمد. فاجتهارُ القائل على العلّامة بأنّ ما صرّحه في شرحه ما لا تفيده العبارةُ اجتهارٌ عليك على أنّ المفسّر غير المفسّر، تدبّرٌ.

وأيضا خبيرٌ أن التّميُّرَ بين الأشياءِ إنّما يُطْلَبُ بعد ثبوتِ ذلك الأشياءِ في نفسِ الأمرِ وههنا ليس كذلك ؛ لأنّ المعاني إنّما تحصل بالألفاظ والألفاظ دوّال لها كما يصرّح ذلك لفظ المعاني ؛ لأنه ما يقصد من اللّفظ وأين المدلول بلا دالّ عليه أي : فالألفاظ إذا انعدمت انعدمت المعاني ، وهو المراد هنا تفكّر حتى يأتيك اليقين كما يعلم من علّة التحويل ، وهي موجبة للمعلول ولولا هي لما يوجد هو وأيضا معلوم لديك معنى الحصول أي : لغة وإذا دخل عليه النفي ينفى معناه الموضوع له والتميز ليس موضوعا له ولا يتوهمنك عدم حصول مطلق المعنى بلا لفظ مطلقا .

قوله: (تميزها إلخ) أقول: ظهر صنيع الفاضل بثبوت المعاني في نفس الأمر بلا ألفاظ فذا ممّا يخالف غرض وضع الاشتقاقِ، وسيأتي غيره، تدبّر والعلم عند الله تعالى.

بسهولةٍ

قوله: (بسهولة) أقول: إنّ ما اتفق عليه الأجمعون وهو ظاهر صنيع العلامة الزنجاني عدم حصول المعاني بلا ألفاظ لا بسهولة ولا بصعوبة خلافا لما فهم هذا القائل، وأيضا خبير أنت ما في جعل التميز متعلّق السهولة ممّا مرّ، فتذكّر.

ولو سلم. . فيرِدُ^(۱) على صنيع القائل تميُّز تلك المعاني أي : بعضها من بعض بغير سهولة بلا ألفاظ ؛ لأنّ النفي والإثبات في الكلام المقيّد يرجعان إلى القيد ، فيبقى التّميّز بغير سهولة كما هو مصرَّحٌ في الأصول وغيره .

ولا يتوهمنّك نفي الحكم لنفي القيد؛ لما صرّحوه من أنّ تعليق الحكم بالقيد يفيد نفي ذلك الحكم مع غيره أي : غير ذلك الحكم وبين تعليقه فَرْقٌ عظيمٌ ، ذلك القيد ؛ لأنّ بين تقييد الحكم وبين تعليقه فَرْقٌ عظيمٌ ، تدبّر أسعدك .

ولو قال أي : فرضاً : لا مفهوم للقيد. . فأقول : إنَّه كلام

⁽١) أي لزوماً قطعياً (منه) .

بتقديرِ المضافِ^(۱) ، فراجع « دينقوذي » قبيل الاشتقاق وقدّام (وزيدت الميم في ضربتما) ، وقطب كلاني من المصدر ، وأما ما في « سعد الله ». . فبيانٌ لحاصل المعنى

مُلْغَى أي : لا فائدة فيه ولا يقول به ذلك القائل ، يعلم ذلك بالتفكّر في أقواله .

قوله: (بتقدير مضاف) أقول: مشهور عندك أنّ تقدير المضاف إنّما يصار إليه إذا لم يستقم المعنى إلا به وههنا ليس كذلك كما علم ممّا مرّ على أنّ التقدير يُفسِد الكلام كما سبق. وأيضا معلوم أنّ تقدير المضاف خلاف الأصل كما صرّحه الدمشقي في « شرح الكافية » وغيره ولذا لا بدّ له من نكتة ، راجع وتدبّر .

قوله: (وأما في سعد الله. . فبيان لحاصل المعنى)

⁽١) في قوله: (لمعان) والتقدير: لتميّز معان فحذف هو، وأقيم المضاف إليه مقامه، وأنّث الفعل المسند، وهو «تحصُل »، فتدبّر. (الخادم علي السلطي)

أقول: إن أراد به سعد الله » كتابَ التّفتازاني على «تصريف » الزنجاني . فليس فيه إلا بيان مرجع ضمير (لا تحصل إلا بها) وهو صواب ، وإن أراد الحاشية على شرحه . . ففيه ما قاله إلا أنّ عبارتَه أي : لا يتمايز تلك المعاني بعضها عن بعض . انتهى .

فعلى هذا كان على القائلِ ما عليه عند قانون التوجيه ، فلازم مذهبهم ، وأنت معلوم ورودُ ما بيّنته آنفا على عبارة الحاشية ، فتذكره فلا أعيده ، ولعلّ القائل أخذ التفسير من عبارة الحاشية ، فظنّ أنّه أصْلَحَ عبارتَه بل أَفْسَدَها من وَجْهِ ولم يعلم ذلك الإفسادَ فخبط .

وقول الحاشية تفسيرا لقوله: (لا تحصُلُ أي: لا يتمايز تلك المعاني إلخ) لا يخلو من عدّة أمور تَرِدُ عليه ولكن الزّمان مُضَيَّقٌ والمقام لا يَسَعُها ؛ لكون دقيق يحتاج في بعضها إلى فهم عميقٍ ، فعمّق النظر وكرّر الفكر .

[تقسيم الفعل]

ثُمَّ الفِعلُ.. إمَّا: ثُلاثِيٍّ ، وإمّا: رُبَاعِيٌّ . وَكُلُّ واحِدٍ مِنْهُما.. إمّا: مُجَرَّدٌ

لا لِما يفيدُهُ العبارةُ.

قوله: (إمّا مجرّد)

كيف وقد قالوا واللفظ للغزي: إنّ حصول المعاني المقصودة المحتاج إليها في العلوم كلّها متوقّف على أحوال الأبنية التي هي مسائل هذا العلم أي: التّصريف في الاصطلاح وصرّح ذلك أيضا العلامة التفتازاني.

قوله: (لا لما يفيده العبارة) أقول: هذا ردُّ على القائل وحجّةٌ عليه فمن له أدنى فهم يعلَمُ هدمَ أوّل كلام القائل بآخرِه وأنّ الإضافة منوطٌ بالوضع أي: سواء وضع المفرد أو وضع المركّب العرفي فما لا وضع له لا إفادة ، تدبّر تدرك حقية هذا المقال وخبط ذي المقالِ ، وعمّق النظر مرّتين وانظر الإبصار كرّتين ، ولي في هذا مآربٌ أخرى لكن تركتُه .

قوله: (أي: ماضيه) أقول: هذا واقع في غير موقعه لأنّ مورد القسمة الفعل مطلقا ماضيا كان أو مضارعا أو غيرهما فلا بدّ من أن يكون الأقسام لمطلق الفعل والأقسام أيضا كذلك فهلا تفكّر في قوله: (وكلّ واحد منهما) بإرجاع الضمير إلى الثلاثي والرباعي المنقسم إليهما مطلق الفعل لما تكلّم بهذا التفسير وكذا لو علم ما قالوه من اعتبار إطلاق المقسم وتقييده في الأقسام.

وأما ذهاب هذا القائل إلى هذا الشيء الشّنيع مع أنّ ما صرّحته مشهور لدى ذي مسكة نظر لئلا يرد على المجرّد والمزيد فيه مضارع المجرّد كما سمعته من أفواه النّاقلين من فيه وكما صرّح ذلك في هامشه قائلا : إن قال : إنه مجرّد فلا يستقيم وإن قال : إنّه مزيد فيه فمن أيّ أبوابه .

وأنا أقول: ليس هو^(۱) بشيء بل الجُواب: إنَّ مضارع المجرّد مطلقا من المجرّد ومضارع المزيد فيه منه على

أى السؤال والجواب (منه).

اصطلاح أهل الفنّ وإن صحّ إطلاق لفظ المزيد فيه على مضارع المجرّد باعتبار اللغة ؛ لأنّه مزيد فيه على الماضي وإطلاق المجرّد والمزيد فيه عندهم إنّما هو باعتبار الماضي فإن كان الماضي مجرّدا والمضارع أيضا كذلك وإن كان مزيدا فيه والمضارع كذلك كما يعرف ذلك صنيع (١) هذا الكتاب وغيره ، عمّق وتدبّر .

ولا يختلجن في وهمِك إنّ هذا عينُ ما قاله القائلُ ؛ لأنّ ما قاله تخصيص الأقسام التي لمطلق المقسم وهذا على عمومها مطابق للمقسم موافق لما قالوه وإطلاق المجرد والمزيد فيه بالاعتبار ، فكم من فَرْقِ بين القولين ، فاعتبر واعترف الحق ، ولا تصغ إلى الذين ظلموا فإنّهم من قبول الحق مُنِعُوا .

⁽١) هكذا في الأصل ولعلّ الصواب: من صنيع هذا الكتاب.

••••••••••••••••

عن الزوئد^(۱) ، فلا يَرِد نحو : « يَضْرِبُ » (**أو مزيد فيه**) أي : ماضيه .

قوله: (أو مزيد فيه أي : في ماضيه) أقول فيه ما مرّ فلا نعيده ، فتذكّر ودع ما كدر .

(۱) من الزّيادات أبواب المزيد فيه كتاء « افْتَعَلَ » وإلخ ، وهمزة « انْفَعَلَ » وإلخ ، فلا يَرِدُ ما أورده فضلاء الزمان اللهم اغفر لنا ولهم آمين يا مجيب دعوات المضطرّين . (خليل الأنْغِدِيّ).

أي : مجرّد صيغة الغائب من الماضي ؛ لأنّ اعتبار المجرّدية والمزيد فيهية إنّما هو فيه باستقراء كلام أرباب التّصريف ، فلا يرد نحو : " يَضْرِبُ " ، وأما ما في حاشية مرتضى علي . . فيرد عليه الثاني ، وكذا يقال في الثّلاثيّ والرّباعيّ . (أبو بكر الرُلْدِي) . لا يَردُ عليه شيءٌ عند أهل الفطنة والزّكاء ؛ لأنّ الإضافة في قوله : (ماضيه) للعهد الخارج كما هو الأصل فيها ، فطاح إشكالك أيها المضيّع لأوقات الطّلبة واللائق الحريّ لك أن لا تَكتُبُ شيئا إلا بعد الفهم والإيقانِ وتحرير موضع البحث والعرفان . (محمّد بن مرزه الطّلقيّ) . أيها العجوز الشّكواء ما المعهود الذي تقدّم ذكرُه لفظا أو حكما هناك ؟ ، فكما يجوز أن يكون هو صيغة الغائب منه يجوز أن يكون صيغة عيره ما القرينة لخصوصه في عبارته العامّة ؟ ، ولو سلّم . . فليس بصحيح بل التّحقيق أنّ المراد من المجرّد هو المجرّد من زيادة أبواب المزيد فيه المسطورة في كتب التّصريف كهمزة " أكْرَمَ " ، وتضعيف " فَرَّح " ، وألف المسطورة في كتب التّصريف كهمزة " أكْرَمَ " ، وتضعيف " فَرَّح " ، وألف المسطورة في كتب التّصريف كهمزة " أكْرَمَ " ، وتضعيف " فَرَّح " ، وألف (أبو بكر الؤلْدِي) .

[المعنيّ بالسالم عند الصرفيين]

ونَعْني بـ (السَّالِمِ): ما سَلِمتْ حُرُوفُهُ الأصلِيَّةُ الَّتي تُقابَلُ بِالفَاءِ والعَينِ واللَّمِ، مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ والهمْزةِ والتَّضْعيف.

قوله: (ونعني بالسّالم ما سلمت إلخ) أي: مطلقا . .

قوله: (ونعني بالسّالم أي: مطلقا فعلا كان أو اسما) أقول: قد قَسَّمَ المصنّف الفعلَ إلى الثّلاثي وغيره، وهما إلى المحرّد والمزيد فيه، والأربعة إلى السالم وغيره، ففسر المصنّف رحمه الله تعالى « السّالم » بالإشارة إلى نفس القسم السّابق إشارة خارجية، فأين العمومُ أيّها القائل النّحرير.

ثمّ رأيت كلامه مصرّح حاصل ما ذكرتُه بأنّ لفظ « ما » في التّصريف يشتمل الاسمَ مطلقا ، وكذا الفعلُ والحرفُ (١) .

وقوله: (سلمت حروفه الأصلية) مع قوله:

⁽۱) ما أي لفظ ، فيشتمل الاسم مطلقا وكذا الفعل والحرف ، وقوله : (سلمت حروفه الأصلية) مع قوله : (من حروف العلّة إلخ) يخرج منها ما فيه أحدها ، وقوله : (التي تقابل إلخ) يخرج باقي الأسماء المبنية والحروف ؛ لأنها مطلقا لا توزن بها ، فتأمل ، وحرّره ، والله تعالى أعلم بحقائق الأمور . (مرتضى على العرادي) .

[الباب الأوّل والثاني]

أَمَّا الثَّلاثيُّ المُجَرَّدُ: فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ « فَعَلَ » مَفتُوحِ العَينِ.. فمُضارِعُهُ « يَفْعُلُ » ، أو « يَفْعِلُ » ، بِضَمِّ العَينِ ، أو كَسْرِها ؛ نَحْوُ: « نَصَرَ يَنْصُرُ » ، و « ضَرَبَ ، يَضْرِبُ » . و « ضَرَبَ ، يَضْرِبُ » .

فِعْلاً كان أو اسماً مُعْرَباً وهما عربيّان ، وأما الاسمُ المبنيُّ ،

(من حروف العلّة إلخ) يخرج منها ما فيه أحدها وقوله: (التي تقابل إلخ) يخرج باقي الأسماء مطلقا والحروف لأنّها مطلق لا توزن بها. انتهى بحروفه، فلعلّ هذا رجوع عمّا سلف منه في الحاشية.

قوله: (والاسم المبني إلخ) أقول: إن أراد القائل عدم جريان الاصطلاح في هذا الكتاب. فمشهور، فلا حاجة إليه، وإن أراد في كلّ كتاب أهل الفنّ كما يفهم ذلك من عبارته. فليس بشيء ؛ لأنّ ابن الحاجب قد صرّح في مصغرات الأسماء المبنيات وإمالتها لكن الأوّل على خلاف المعربات والثاني على مثلها وإن كان كذلك يجري فيها اصطلاحاتهم

[الباب الثّالث]

العَينِ ، إذا كانَ عَينُ فِعْلِهِ ، أَوْ	ويَجيءُ على يَفْعَلُ بفتح
نِ . وَهِي ستّة : الهمزةُ والهاءُ ،	
خَاءُ ؛ نَحْوُ : « سَأَلَ ، يَسْأَلُ » ،	
	و (مَنَعَ ، يَمْنَعُ ﴾ ؛

المخصوصة لها أو العموم عليها وعلى المعربات.

هذا ما ظهر لهذا الفقير أُمِرْخَنِلُو والعلم عند الله تعالى ولولا أنّي لفي اشتغال لأطلت الكلام منها وإلى آخره، ولعلّ الله يحدث بعد ذلك أمرا، ومعلوم أن ليس المراد سوى البيان وأنّه يفتح الحقّ لمن يشاء المنّان، ربّنا لا تآخذنا إن نسينا أو أخطأنا، فالحمد لله على كلّ حال وفي كلّ حين والصّلاة والسّلام على سيّد المرسلين، ربّ اغفر لي آمين يا ربّ العالمين.

وفقني الله تعالى لإتمام هذا في جامع أُرْمَهُ سنة (١٢٨٤ هـ) .

و ﴿ أَبَى يَأْبَى ﴾ شاذً .

[الباب الرابع]

وإنْ كانَ ماضِيهِ على وَزْنِ فَعِلَ مَكسُورِ العينِ. . فَمُضارِعُهُ « يَفْعَلُ » إلا ما شَذَّ من « يَفْعَلُ » إلا ما شَذَّ من نَحْوُ : « عَلِمَ ، يَعْلَمُ » إلا ما شَذَّ من نَحْوُ : « حَسِبَ ، يَحْسِبُ » وأَخَوَاتِهِ .

والاسمُ الأعجميُّ (۱) والحرفُ (۲). فلا يجري (۳) فيها الاصطلاحاتُ الصّرفيةُ ، فراجع أواخر « الألفية النّحوية » مع الشّرح ، وشرح « الألفية الصّرفية » وابن قاسم على «چاربردي» و «سعد» مع الحواشي أوّل (المعتلّ) ، واحفظ الحاصل منها ، فإنّه ممّا غفل عنه الأذكياء فضلا إلخ .

قوله: (و (أبي يأبي) شاذ) ذِكْرُ (أَبَي) مع عدم

⁽۱) يعلم ذلك من تدقيق النّظر في تعريف علم الصّرف الفهمُ الزكيّ . (الخادم على السَّلْطِيّ) .

⁽٢) ومن هذا عُلِّمَ أنَّه لا وزن للاسم المبنيِّ والحرف. (الخادم على السَّلْطِيِّ).

⁽٣) أي : إذا لم يدخل في العربية . (عُمَرِلْمُحَمَّد) . وانظر بسط المسألة في «مسائل وأجوبة في النحو » ص٩ للعلامة محمّد علي الچوخِيّ رحمه الله تعالى ، طبع في بلدة بَاغْچ ـ سَرَايْ في مطبعة (ترجمان) ، وفقنا الله تعالى لإخراجه .

[الباب الخامس]

وإنْ كانَ ماضِيهِ على وَزْنِ « فَعُلَ » مَضمومِ العَينِ . . فَمُضارِعُهُ « يَفْعُلُ » بِضَمِّ العَينِ نحْوُ : « حَسُنَ ، يَحْسُنُ » وأخواته .

[الرباعي المجرد]

وأمّا الرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ فَهُ وَ بابٌ واحدٌ « فَعْلَلَ » كـ« دَحْرَجَ ، دَحْرَجَةً ، ودِحْراجاً » .

[أوزان الثلاثي المزيد فيه]

وأمَّا الثُّلاثِيُّ المَزِيدُ فيه. . فهو على ثلاثةِ أقْسام :

شذوذه ؛ لتوقّف معرفة الشّذوذ « يَأْبَى » على معرفة كون ماضيه على « فَعَلَ » مفتوح العين .

قوله: (فهو بابٌ واحدٌ «فَعْلَلَ ») هو علم وزن لكلّ ما كان ماضيه على «فَعْلَلَ » ولو مضارعا واسم فاعل إلخ ، ومثله «أفْعَلَ » ونحوه ، فراجع «القمري » وأواخر «سعد » وكتب النّحو من العلميّة وتأويل الْعَلَم .

قوله: (فهو على ثلاثة أقسام) أي: مشتملٌ عليها

الْأُوَّلُ : ما كانَ ماضِيهِ على أَرْبَعَةِ أَحرُفٍ كَ ﴿ أَفْعَلَ ﴾ نَحْوُ : « أَكْرَمَ ، يُكْرِمُ ، إكْراماً » .

و « فَعَلَ » ؛ نحو : « فَرَّحَ ، يُفَرِّحُ ، تَفْريحاً » .

و « فاعَلَ » ؛ نحوُ : « قاتَلَ ، يُقاتِلُ ، مُقاتَلَةً ، وقِتالاً ، وقِتالاً » .

والثّاني: ما كانَ ماضِيهِ على خَمْسَةِ أَحْرُفٍ: إمّا أوّلُهُ التّاءُ مِثْلُ:

« تَفَعَّلَ » ؛ نَحْوُ: « تَكَسَّرَ ، يَتَكَسَّرُ ، تَكَسُّراً » .

و « تَفاعَلَ » ؛ نحو ؛ « تَباعَدَ ، يَتباعَدُ ، تَباعُداً » .

وإمّا أوّلُهُ الهمزةُ مِثْلُ:

« انْفَعَلَ » ؛ نحوُ : انْقَطَعَ ، يَنْقطِعُ ، انْقِطاعاً » . و « انْقَطاعاً » . و « افْتَعَلَ » ؛ نحوُ : إجْتَمَعَ ، يَجْتَمِعُ ، اجْتِماعاً » .

اشتمالَ الكليّ على جزئيّاتِه ، وعلى هذا فقس عثائره .

قوله: (والثّاني: ما كان ماضيه على خمسة أحرف) والثّانوية ونحوها إنّما هي في الرّتبة، ويحتمل اعتبارُها بحسب الوجود وبحسب التّعداد أيضا لكن بشرط تقدّم أحد

و ﴿ إِفْعَلَ ﴾ ؛ نحوُ: « احْمَرَ ، يَحْمَرُ ، اِحْمِراراً » . والثّالث : ما كانَ ماضِيهِ على سِتَّةِ أَحْرُفٍ مِثْلُ :

« إِسْتَفْعَلَ » ؛ نَحْوُ : « اسْتَخْرِجَ ، يَسْتَخْرِجُ ، اسْتَخْرِجُ ، السَّيْخُرِجُ ، السَّيْخُراجاً » .

و « افْعَالَ » ؛ نحو : « احْمارَ ، يَحْمارُ ، احْمِيراراً » .
و « افْعَوْعَلَ » ؛ نحوُ : « اعْشَوْشَبَ ، يَعْشَوْشِبُ ، اعْشِوشِبُ ، اعْشِيشاباً » .

و « افْعَنْلَلَ »؛ نحوُ: « اقْعَنْسَسَ، يَقْعَنْسِسُ ، اقْعِنْساساً ». و « افْعَنْلَى » ؛ نحوُ: « اسْلَنْقَى ، يَسْلَنْقِي ، اسْلِنْقَاءً » . و « افْعَوَّلَ » ؛ نَحْوُ: « اجْلَوَّذَ ، يَجْلَوِّذُ ، اجْلِوّاذاً » .

[أوزان الرّباعيّ المزيد فيه]

وأمّا الرُّباعِيُّ المَزِيدُ فيه . . فأمثِلَتُهُ ثلاثةٌ : « تَفَعْلَلَ » ؛ كـ « تَدَحْرُجاً » . و تَفَعْلَلَ » ؛ كـ « تَدَحْرُجاً » . و « افْعَنْلَلَ » ؛ كـ « احْرَنْجَمَ ، يَحْرَنْجِمُ ، احْرِنْجاماً » .

المذكوريْن عليه ، فقِسْ على هذا أمثالَه كلَّا أو بعضا .

و « افْعَلَلَ » ؛ نحو : « اقْشَعَرَ ، اقْشِعْراراً » .

[تقسيم إلى متعد ولازم]

تنبيه : الفعلُ إمّا مُتعدِّ ، وهو الَّذي يَتعدَّى من الفاعل إلى مَفْعُولٍ بِهِ ؛ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زيداً ؛ ويُسمَّى أَيْضاً واقِعاً ومُجاوِزاً .

وإمّا غَيرُ مُتعدِّ ، وهو الَّذي لَمْ يَتجاوَزْ إلى مَفْعُولِ بهِ ؟ كَقَوْلِكَ : حَسُنَ زيدٌ ، ويُسمَّى أيضا لازماً وغيرَ واقع .

وتَعدِيَتُهُ في الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ بِتَضْعِيفِ العينِ أو بَالهمزة ِ ؟ كَقَوْلِكَ : فَرَّحْتُ زيداً وأَجْلَسْتُهُ ، وبحرفِ الجَرِّ في الكُلِّ ؟ نحوُ : ذَهَبْتُ بزيدٍ وانْطَلَقْتُ بهِ .

قوله: (تنبيه) هو كالباب والفصل: اسمٌ لمسائل بعده إلى ترجمة تليه، فَاحْفَظُه فإنّه نفيسٌ.

قوله: (ويسمّى أيضا: لازِماً) ليس المرادُ بلزُومِ الفعل وعدم انفكاكِه عن الفاعل استمرارُ وُجُودِهِ فيه بل المراد به عدم تعدّيه إلى المفعول، فاللَّزومُ إضافيٌّ (١)، وهذا عام بجميع

⁽۱) فلا يرد نحو: «قام». (منه)

فصل في أمثلة تصريف هذه الأفعال

[تعريف الفعل الماضي]

أمّا الماضِي . . فَهُوَ الفِعلُ الّذي دَلَّ على مَعنى وُجِدَ في الزَّمانِ الماضِي . الزَّمانِ الماضِي .

[أقسام الفعل الماضي]

فالمَبْنِيُّ لِلفاعِلِ مِنهُ: ما كانَ أَوَّلُهُ مَفتُوحاً، أَو كانَ أَوَّلُهُ مَفتُوحاً، أو كانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكِ مِنهُ مَفْتُوحاً؛ مِثالُهُ: «نَصَرَ ، نَصَرَا ، نَصَرُوا »، «نَصَرَتْ، نَصَرَتْ، نَصَرَتْ، نَصَرْتُما ، نَصَرْتُمْ »، «نَصَرْتُما ، نَصَرْتُما ، نَصَرْتُمْ »، «نَصَرْتُ ، نَصَرْتُها ، نَصَرْتُما ، نَصَرْتُ ، نَصَرْتُ ، نَصَرْتُ ، نَصَرْنا ». وقصرْنا ».

أفرادِه حتى نحو: ﴿ حَسُنَ ﴾ وإن قصره بغيره مَنْ له القصورُ ؛ فإنّ زوالَه عن الفاعلِ ممكنٌ مَوْجُودٌ ، فتأمّل .

قوله : (وقس(١) على هذا الفعل) وإذا كان القياسُ في

⁽۱) أي : احمل لأنّ « قس » إذا كان صلته « على » يكون بمعنى احمل ، وإذا كان صلته « الباء » يكون بمعنى شبّه به . (قدقي)

و ﴿ فَاعَلَ ﴾ ، و ﴿ فَعْلَلَ ﴾ ، و ﴿ تَفَعْلَلَ ﴾ ، و ﴿ افْتَعَلَ ﴾ ، و ﴿ افْتَعَلَ ﴾ ، و ﴿ افْعَوْعَلَ ﴾ ، و ﴿ افْعَنْلَلَ » ، و ﴿ افْعَوْعَلَ » ، و ﴿ افْعَنْلَ » ، و ﴿ افْعَوْعَلَ » ، و ﴿ افْعَالَ » ، و ﴿ افْعَالَ » ، و ﴿ افْعَالَ » ، و لا تَعْتَبِرْ حَرَكاتِ الألفاتِ في الأوائلِ ، فإنّها و ﴿ افْعَالَ » . ولا تَعْتَبِرْ حَرَكاتِ الألفاتِ في الأوائلِ ، فإنّها و أَنْدَةٌ ، تَثْبُتُ في الإبْتِداءِ وتَسْقُطُ في الدَّرْج .

والمَبْنِيُّ للمَفْعُولِ منهُ : _ وهو الفِعلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ _ وهو الفِعلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ _ وهو ما كَانَ أُوَّلُهُ مَضمُوماً ؛ كَ « فُعِلَ ، و « فُعْلِلَ » ، و « أُفْعِلَ » ، و « فُعِلَ » ، و « فُعِلَ » ، و « تُفُعِّلَ » ، و « تُفُعِّلَ » ، و « تُفُعِلَ » .

أَوْ كَانَ أُوَّلُ مُتَحَرِّكٍ منهُ مَضمُوماً نحوُ: " افْتُعِلَ " ،

مثله بمعنى الْحَمْلِ كما قاله القُدُقيّ ، والحمل بمعنى الإلحاق كما في « شرح جمع الجوامع » أوّل (القياس) ، فمعناه : ألْحِقْها به فيما له من الأحكام ، ولكنّ الإلحاق في مثله بمعنى التشبيه (۱) ، فتفريق القدقي وتمييزه بين كون صلة القياس « الباءَ » وبين كونها « على » ممّا لا جدوى له ، فتدبّر .

قوله: (فإنها زائدة) وأما تاء «افتعل».. فإنها وإن كانت زائدةً لكنّها لا تسقط في الدّرْج.

⁽۱) فنهایة معناه شبّهها . (منه)

و « اسْتُفْعِلَ » . وهمزةُ الوَصْلِ تَتْبَعُ هذا المَضمُومَ في الضَّمِّ . وما قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَكسُوراً أبداً ، تقُولُ : « نُصِرَ زيدٌ » ، و اسْتُخْرِجَ المالُ » .

[الفعل المضارع]

وأما المضارعُ.. فهو ما كانَ أَوُّلُهُ إحْدَى الزَّوائِدِ الأَرْبَعِ ، وهي : الهمزةُ ، والنَّونُ ، والتّاءُ ، والياءُ ، يَجمعُها : « أَنَيْتَ » أو « أَتَيْنَ » أو « نَأْتِي » ؛ فالهمزةُ للمُتكلِّمِ وحْدَهُ ، والنُّونُ لَهُ إذا كانَ مَعَهُ غَيرُهُ ، والتّاءُ للمُخاطَب مُفرَداً ، والنُّونُ لَهُ إذا كانَ مَعَهُ غَيرُهُ ، والتّاءُ للمُخاطَب مُفرَداً ، أومُثنّى ، أومَجمُوعاً مُذَكّراً كانَ أو مُؤنّتاً . ولِلغائِبةِ المُفرَدةِ ولمُثنّاها .

والياءُ للغائبِ المُذكَّرِ ، مُفرَداً ومُثَنَّىً ومَجمُوعاً ، ولِجمعِ المُؤنَّةِ الغائبةِ .

قوله: (فالهمزة للمتكلم) ليس المراد بكون الهمزة للمتكلم أنها تدل بنفسها عليه حتى يلزم اسميتها وفاعليتها مع التقدّم على الفعل بل المراد به كونها تدل على كون الصيغة له أو المراد أنها تدل على كونه متكلما كما في « الامتحان » من الكلمة .

وهذا يَصْلُحُ للحالِ والإسْتِقبالِ ؛ تَقُولُ : « يَفْعَلُ الآنَ »، ويُسمَّى حَالاً وحاضِراً ، و « يَفْعَلُ غَداً » ؛ ويُسمَّى مُسْتقبِلاً .

فإذا أَدْخَلْتَ عَلَيهِ السِّينَ أو سَوْفَ فَقُلْتَ : « سَيَفْعَلُ » أو « سَوْفَ يَفْعَلُ » . . اخْتُصَّ بِزَمانِ الإسْتِقْبالِ . وإذا أَدْخَلْتَ عليهِ اللاّمَ . . أُخْتُصَّ بِزَمانِ الحال .

فالمَبنِيُّ للفاعِلِ منهُ: ما كانَ حَرْفُ المضارَعَةِ منهُ مَفتُوحاً. إلا ما كانَ ماضِيهِ على أربعةِ أحرُفٍ ، فإنَّ حَرْفَ المُضارَعَةِ منهُ يَكُونُ مَضمُوماً أبداً ؛ نحوُ: «يُدَحْرِجُ » ، وه يُكْرِمُ » ، وه يُقاتِلُ » ، وه يُفَرِّحُ » . وعَلامةُ بِناءِ هذه الأربعةِ للفاعلِ كونُ الحَرْفِ الّذي قبلَ آخِرِهِ مَكسوراً أبداً . مثالُهُ مِنْ « يَفْعُلُ » نحوُ: « يَنْصُرُ ، يَنْصُرانِ ، يَنْصُرُونَ » ، مثالُهُ مِنْ « يَفْعُلُ » نحوُ: « يَنْصُرُ ، يَنْصُرانِ ، يَنْصُرُونَ » ،

قوله: (ما كان حرف المضارعة) أي: حرف كان سبباً لمشابهة المضارع للاسم ، فتنفّر عمّا اشتهر في ألسنة العوام ممّا يخالفُه (١).

قوله: (مثاله من «يَفْعُلُ ») أي: ممّا كان على

⁽١) من ترجمته بقولهم: مُضَارِعَلُلْ حَرْفْ. (الخادم علي السلطي)

« يَفْعُلُ » فإنّه عَلَمُ وزنِ له أو من المضارع المبنيّ للفاعل بتأويله عليه كما في « العصام » ، فراجع .

قوله: (وقِسْ على هذا: «يَضْرِبُ ») ليس المراد به نفس «يَضْرِبُ » بكسر العين نفس «يَضْرِبُ » بل كلُّ ما كان على «يَفْعِلُ » بكسر العين بتأويل العَلَمِ الحكميّ بالوصف المشتهر (١) هو به ، ومثله كثير (٢) فلا تغفل .

⁽١) كما في لكل فرعون موسى . (منه)

⁽۲) وفي النسخ : ومثله مثله .

والمَبنيُّ للمَفعولِ منهُ: ماكانَ حَرْفُ المُضارَعَةِ منهُ مَضَمُوماً ، وما قَبلَ آخِرِهِ مَفتُوحاً ؛ نحوُ: «يُنْصَرُ» ، و «يُفرَحُ » . و «يُفرَحُ » .

[« ما » و « لا » النافيتان]

وكذلك « ما يَنْصُرُ ، ما يَنْصُرَانِ ، ما يَنْصُرُونَ ». . . إلى آخره .

[دخول الجازم والناصب على الفعل المضارع] ويَدخُلُ الجازِمُ ، فَيَحْذِفُ حَرَكَةَ الواحِدِ ، والواحِدةِ

قوله: (فيحذف منه حركة الواحد) هذا إمّا من قبيل تسمية الدّالّ باسم المدلول ، وإمّا في تقدير حركة صيغة

الغائبة ، ونُونَ التَّثْنِيَةِ ، والجَمْع المُذَكَّرِ والواحدة المخاطبة .

ولا يَحذِفُ نُونَ جماعَةِ الْمُؤنَّثِ ، فإنَّهُ ضَميرٌ ، كالُواوِ في الجمعِ المُذكَّرِ ، فَتَثْبُتُ على كُلِّ حالٍ ؛ تقولُ : "لَمْ يَنْصُرْ ، لمْ يَنْصُرَا ، لمْ يَنْصُرُوا » ، "لمْ تَنْصُرْ ، لمْ تَنْصُرُ ، لمْ تَنْصُرُوا » ، "لم تَنْصُرُ ، لم تَنْصُرُوا » ، "لم تَنْصُرُ ، لم تَنْصُرُوا » ، "لم تَنْصُرُ ، لم تَنْصُرُ ، لم تَنْصُرُ ، لم تَنْصُرُ ، لم تَنْصُرُ » ، "لم تَنْصُرُ » .

ويَدخُلُ النّاصِبُ عليه ، فيُبْدِلُ من الضَّمَّةِ إلى الفَتْحَةِ ويُسقِطُ النُّوناتِ سِوى نُونِ الجمعِ المُؤنَّثِ ؛ فتقولُ : « لَنْ يَنْصُرَ ، لَنْ يَنْصُرَا ، لَنْ يَنْصُرُوا » ، « لَنْ يَنْصُرَا ، لَنْ تَنْصُرَا ، لَنْ تَنْصُرَا ، لَنْ يَنْصُرَا ، لَنْ يَنْصُرُوا » ، « لَنْ يَنْصُرَا ، لَانْ يَنْصُرُا نَا بَالْ يَعْمُونَ نَا الْعَلَالِ اللَّهُ يَعْمُونَ الْعَلَالِ اللَّهُ الْعَلَالِ اللَّهُ الْعَالِ اللَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ

ومنَ الجوازِم : لامُ الأمرِ ، فتقولُ في أمرِ الغائِبِ :

الشّخص الواحد وحدة حقيقية أو حكميّة بل هذا التعميمُ ممّا لا بدّ منه في الأوّل .

قوله: (تقول: «لم يَنْصُرْ » إلخ) خبرٌ بمعنى الأمر (١)، فتذكّره في مواضعه ونظائره.

قوله : (فتقول في أمر الغائب) أي : في بيان أمثلتِه ،

⁽١) أي لفظ خبر معناه أمر أي قُلْ « أَحْمَدِلَوْ » .

« لِيَنْصُرْ ، لِيَنْصُرَا ، لِيَنْصُرُوا » ، « لِتَنْصُرْ ، لِتَنْصُرْ ، لِتَنْصُرا ، لِيَنْصُرْ » ، و « لِيَغْلَمْ » ، ليَنْصُرْنَ » ، و « لِيَغْلَمْ » ، و « لِيَخْلَمْ » ، و « لِيَدْخُلْ » ، و « لِيُدَخْرِجْ » وغيرُها .

ومنها (لا الناهية) فتقولُ في نَهْيِ الغائبِ: "لا يَنْصُرْ، لا يَنْصُرْ، لا يَنْصُلُوا » لا يَنْصُلُوا ، لا يَنْصُلُوا ، لا يَنْصُلُوا ، لا يَنْصُلُوا ، لا يَنْصُرُن ، لا يَنْصُرا ، لا يَنْصُرْن » . وفي نَهْيِ الحاضِرِ: "لا يَنْصُرْ ، لا يَنْصُرْ ، لا يَنْصُرْ ، لا يَنْصُرْ ، لا يَنْصُرْ » ، لا يَنْصُروا » ، "لا يَنْصُرُن » ، لا يَنْصُروا » ، "لا يَنْصُرُن » ، وهكذا قِياسُ سائِر الأمثلةِ .

[فعل الأمر]

وأمّا الأمرُ بالصّيغَةِ: وهو أمرُ الحاضِرِ.. فهو جارٍ على لفظِ المضارِعِ المَجْزُومِ . لفظِ المضارِعِ المَجْزُومِ

وأَمْرُ الغائب عَلَمٌ كـ « عبد الله » ، ومثله مثله كأمر الحاضر وأَمْرُ الغائب والأمر بالصّيغة ، فتبعّد (١) عمّا ارتكبه الأقوام فيها من المعاني اللغويّة (٢) .

قوله: (على لفظ المضارع) الإضافة بيانية.

⁽١) لعدم استقامة المعنى على تلك المعاني . (الخادم علي السلطي) .

⁽٢) غَائِبَصُلْ أَمْرُيَكُلْ . (الخادم على السلطي) .

فإنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المضارَعَةِ مُتَحَرِّكاً.. فتُسْقِطُ منهُ حرفَ المُضارَعَةِ ، وتأتي بِصُورةِ الباقي مَجْزُوماً ، فتقولُ في أمرِ المحاضر مِنْ « تُدَحْرِجُ » : « دَحْرِجْ ، دَحْرِجا ، وَحْرِجُ » : « دَحْرِجُ » وهكذا تقول دَحْرِجُوا » ، « دَحْرِجي ، دَحْرِجا ، دَحْرِجْنَ » وهكذا تقول في « فَرِجُوا » ، و « قاتِلْ ، و « تَكَسَّرْ » ، و « تَباعَدْ » ، و « تَدَحْرِجْ » .

وإنْ كانَ ما بعدَ حرفِ المُضارَعَةِ ساكِناً.. فتَحذِفُ منهُ حرفَ المضارَعةِ ، وتأتي بصُورةِ الباقي مَجزُوماً مَزيداً في أوَّلِهِ همزةُ وَصْلٍ ، مَكسُورةٍ ، إلا أن تكونَ عَينُ المُضارِعِ منهُ مَضمومة.. فَتَضُمّها، فتَقُولُ: « انْصُرْ ، انْصُرَا ، انْصُرُوا »،

قوله: (من « تُدَحْرِجُ : دَحْرِجْ » إلخ) أي : مأخوذا منه باعتبار جميع صيغه بأن أخذ « دَحْرِجْ » من « تُدَحْرِجُ » ثمّ ثنّي وجمع وأنّث أو كلّ واحد منها مأخوذ من نظيره .

قوله: (مزيدا في أوّله همزة وصل) ولم يحرّك ما بعد حرف المُضَارَعَة ؛ لتحصيل الخفّة بإسقاطها في أثناء التركيب ولأنّه إلخ راجع «العصام» على «جامي» وابن قاسم على «سعد».

« انْصُرِي ، انْصُرِا ، انْصُرْنَ » ، وكذا : « اضْرِبْ » ، و « اعْلَمْ » ، و « انْقَطِعْ » ، و « اجْتَمِعْ » ، و « اسْتَخْرِجْ » . و فَتَحُوا همزة « أَكْرِمْ » بِناءً على الأصلِ المَرفوضِ ، فإنَّ أصلَ « تُكْرِمُ » : تُؤكْرِمُ .

[اجتماع تاءين في أوّل المضارع]

واعْلَمْ: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أُوَّلِ مُضَارِع نحو: « تَفَعَّلَ » و « تَفَاعَلَ » ، و « تَفَعْلَلَ » ؛ فيجوزُ إثباتُهُما ؛ نحوُ: « تَتَجَنَّبُ » ، و « تَتَقَاتَلُ » ، و « تَتَدَحْرَجُ » . ويجوزُ حذفُ إحداهُما ؛ وفي التّنزيل : ﴿ فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ ﴾ و ﴿ فَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ و ﴿ فَنَرَّلُ ٱلْمَكَيِكَةُ ﴾ .

قوله: (تقول: «انْصُرْ، انْصُرْا» إلخ) ولك في طرد هذه الأمثلة ونحوها وجهان: إسقاط همزاتها وإثباتها فارتكب بما أردت مع المطالعة على «حاشية يس» و«شيخ زاده» و«وافية» ونحوها ولا تلتفت إلى ما يخالف هذا فإنه من عدم التفحص.

قوله: (كما في التّنزيل إلخ) وإنّما خُصَّ الحذفُ

أَلْفاً بعدَ نُونِ جمعِ المُؤَنَّثِ لتَفْصِلَ بينَ النُّوناتِ ولا تُدْخِلْهُما الخفيفة لأنَّه يَلْزَمُ الْتِقاءُ السّاكِنَيْنِ على غيرِ حَدِّهِ ؛ فإنَّ الْتِقاءَ السّاكِنَيْنِ على غيرِ حَدِّهِ ؛ فإنَّ الْتِقاءَ السّاكِنَيْنِ إنَّما يَجوزُ إذا كانَ الأوَّلُ حرفَ مَدٍّ والثّاني مُدْغَماً ؛ نحوُ : دابّة ولا الضّالينَ .

وتحذَفُ مِنَ الفِعلِ مَعَهُمَا النُّونُ الَّتِي في الأمثلةِ الخَمسةِ وهـي : « يَفْعَـلونِ » ، و « تَفْعَـلونِ » ، و « تَفْعَلُونَ » ، و تَفْعَلِينَ » .

تَحْذَفُ واوُ « يَفْعَلُونَ » ، و « تَفْعَلُونَ » ، و « تَفْعَلَينَ » ؛ الله إذا انْفَتحَ ما قَبْلَهُما ؛ نحْوُ : « لا تَخْشَوُنَ » ، و « لا تَخْشَوُنَ » ، و « لا تَخْشَونَ » ، و « فإما تَرينَ » . ويُفْتَحُ معَ النُّونِ تَخْشَينَ » ، و « فإما تَرينَ » . ويُفْتَحُ معَ النُّونِ آخِرُ الفعلِ ؛ إذا كانَ فِعْلَ الواحِدِ والواحِدَةِ الغائبة . ويُضَمُّ إذا

قوله: (لأنه يلزم التقاءُ السّاكنين إلخ) وإنّما لا يجوز التقائهما في غير موضعِه ، لتعسُّر التّلفّظ بهما في أكثر الموادّ كما في نحو: « اذْهَبْ اذْهَبْ » واحمل ما عداه عليه كما في « اضْرِبَانِ » مع المتابعة بكلام الفصحاء ، وفي « الدينقوذ الصّغير » من هذا المبحث ما ينبغي مطالعته .

كَانَ فِعْلَ جَماعَةِ الذُّكُورِ . ويُكْسَرُ آخِرُ الفِعلِ إذا كَانَ فِعْلَ الواحدةِ المُخاطَبةِ ، فتقولُ في أمرِ الغائبِ مُؤكّداً بالنُّونِ الثَّقيلةِ : « لِيَنْصُرنَ » لِيَنْصُرنَ » لِيَنْصُرنَ » لِيَنْصُرنَ » لِيَنْصُرنَ ، لِيَنْصُرنَ ، لِيَنْصُرنَ ، لِيَنْصُرنَ ، لِيَنْصُرنُ ، النَّصُرنُ » (التَّصُرنُ » النَّصررَ ، النَّصرانِ ، النصرانِ » (النصرانِ » النصرانِ » النصرانِ » النصرانِ » النصران ، النصران ، النصران ، النصران » النصران ، النصران » النصران »

قوله: (فِعْلَ جماعةِ الذُّكُورِ) إضافةُ الجماعةِ إلى الذَّكور بيانيةٌ وإن كانت خلاف الأصل^(١)، فلا تغفل في التَّرجمة كغيرك.

قوله: (مؤكّدا بالنّون الثّقيلة) أي: مؤكّدا جزء مدلوله (۲) الذي هو الطلب، فلا إشكال.

⁽١) لأنّ الأصل هو اللاميّة . (الخادم على السلطى) .

⁽٢) بذكر الكلّ وإرادة الجزء منه على المجاز المرسل. (الخادم علي السلطي).

[اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد]

وأما اسْمُ الفاعلِ والمفعُولِ من الثَّلاثيِّ المُجَرَّدِ. فالأكثرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الفاعلِ منهُ على وزن «فاعِل » ، تقولُ : «نَاصِرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الفاعِلِ منهُ على وزن «فاعِل » ، تقولُ : «نَاصِرُ أَنْ ، نَاصِرُ انِ ، نَاصِرُ ونَ » ، «نَاصِرَ أَنْ ، نَاصِرَ تانِ ، ونَوَاصِرُ » . ونَوَاصِرُ » .

والأكثرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ المفعولِ منهُ على « مَفْعُول » ؛ تقُول : « مَنْصُورٌ ، مَنْصُورانِ ، مَنْصُورُونَ » ، « مَنْصُورَةٌ ، مَنْصُوراتِ ، ومَناصِيرُ » . وتقول : « مَمْرُورٌ مَنْصُوراتٌ ، ومَناصِيرُ » . وتقول : « مَمْرُورٌ بِهِم ، « مَمْرُورٌ بِها ، مَمْرُورٌ بِها ، مَمْرُورٌ بِها ، مَمْرُورٌ بِها ، مَمْرُورٌ بِهِم » ، « مَمْرُورٌ بِها ، مَمْرُورٌ بِها ، مَمْرُورٌ بِكَما ، مَمْرُورٌ بِكَما ، مَمْرُورٌ بِكَما ، مَمْرُورٌ بِكَما ، مَمْرُورٌ بِكَنَ » بِكُمْ ، « مَمْرُورٌ بِكُما ، مَمْرُورٌ بِكُنَ » « مَمْرُورٌ بِكُنَ » « مَمْرُورٌ بِكُنَ » ، « مَمْرُورٌ بِكُنَ » ، « مَمْرُورٌ بِكُنَ » ، « مَمْرُورٌ بِكَ ، مَمْرُورٌ بِكُنَ » ، « مَمْرُورٌ بِكُنَ » ، « مَمْرُورٌ بِكُنَ » ، « مَمْرُورٌ بِكُنَ » . « مَمْرُورٌ بِكَ ، مَمْرُورٌ بِكُنَ » . « مَمْرُورٌ بِكُنَ » . « مَمْرُورٌ بِكَ ، مَمْرُورٌ بِكُ ، مَمْرُورٌ بِكُ ، مَمْرُورٌ بِكَ ، مَمْرُورٌ بِكُ ، مَمْرُورٌ بِكَ ، مَمْرُورٌ بِكَ ، مَمْرُورٌ بِكَ ، مَمْرُورٌ بِكَ ، هَمْرُورٌ بِكَ ، وَبِكَ ، مَمْرُورٌ بِكَ ، هَمْرُورٌ بِكَ ، هَمْرُورٌ بِكَ ، هَمْرُورٌ بِكَ ، مَمْرُورٌ بِكَ ، هَمْرُورٌ بِكَ ، هَمْرُورٌ بِكَ ، مَمْرُورٌ بِكَ ، هَمْرُورٌ بِكَ ، هَمْرُورٌ بِكَ ، هَمْرُورٌ بِكَ ، هَمْرُورٌ بِنَا » . « مَمْرُورٌ بِكَ ، هِ بِهُ بِهُ بِكُ ، همْرُورٌ بِنَا » . « مَمْرُورٌ بِنَا » . « مِنْ بُورُ بُ

قوله: (فالأكثر) وسيجيء له المحترز عنه بقوله: (وفعيل قد يجيء إلخ) لكن تمام البسط في «غاية التّصريف» ونحوه، فلا تكسل.

قوله: (تقول: ناصر، ناصران إلخ) هذه وأمثالها محكيّة على أوّل أحوالها، فلا يَرِدُ أنّ المفعول مرفوعٌ.

فَتُثَنِّي وتَجْمَعُ وتُذَكِّرُ وتُوَّنِّتُ الضَّميرَ فيما يَتَعدَّى بِحرفِ الجر لا اسم المفعولِ. و« فَعِيل » قَدْ يَجِيءُ بِمعنَى « الجر السم المفعولِ » و فعيل » قَدْ يَجِيءُ بِمعنى « الوّاحِمِ » ، وبمعنى الفاعِلِ » ؛ كـ « الرّاحِمِ » ، وبمعنى المَقْتُولِ » ؛ كـ « القَتِيلِ » بمعنى « المَقْتُولِ » .

[اسم الفاعل والمفعول ممّا زاد على الثّلاثة]

وأمّا ما زادَ على الثّلاثةِ.. فالضّابِطُ فيهِ أَنْ تَضَعَ في مُضارِعِهِ الميمَ المَضْمُومَةَ ، مَوضِعَ حرفِ المُضارَعَةِ ، وَتَكْسِرَ مَا قَبَلَ آخِرِهِ في الفاعِلِ وتَفْتَحَهُ في المفعُولِ ؛ نَحْوُ : « مُكْسِرِ م ، ومُكْسرَم » ، و « مُستَخرِج ، ومُستَخرِج » ، وهُ مُستَخرِج ، ومُستَخرِج » ، وقد يَسْتَوي لَفْظُ اسْمِ الفاعِلِ واسْمِ المفعُولِ في بعضِ المَواضِعِ كِ « مُجاب » ، و همنْجاب ، و « مُنْجاب ، و « مُنْجاب ، و « مُنْقَادٌ » ، و « مُضْطَر » ، و « مُنْجاب ، و « مُنْجاب ، و « مُنْجاب ، و « مُنْقَادٌ » ، و « مُضْطَر » ،

قوله: (فَتُنَكَنَّى وَتُجْمَعُ إلَى) أي: تأتي بضمير التَّثنية وضمير الجمع إلى ، وإلا: فالضّمير لا يثنّى ولا يجمع (١) بل جميع صيغ الضّمائر موضوعة برأسها ولا تصرّف فيها .

⁽١) لأنَّ التثنية والجمع من خواصّ المعرب . (الخادم علي السلطي ^{) .}

و « مُنْصَبّ ، ومُنْصَبُّ فيهِ » ، و « مُنْجاب ، ومُنْجاب عنهُ » ، و يَختلفُ في التَّقديرِ .

فصل في المضاعف

ويُقالُ له : الأصَمُّ لشدّته .

وهو من الثَّلاثيُّ المُجَرَّدُ ، والمَزيدُ فيهِ : ما كانَ عَينُهُ ولامُهُ مِنْ جِنسٍ واحدٍ ؛ كـ « رَدَّ » ، و « أَعَـدَ » ؛ فإنَّ أَصْلَهما : رَدَدَ ، وأَعْدَدَ ، فأسكنت الدال الأولى ، وأدغمت في الثانية .

قوله: (فصل) إذا فرغنا من السّالم فقد حان أن نشرع في غيره، فنقول: قد تبيّن من تعريف السّالم أنّ غير السّالم ثلاثة، وهي المضاعف، والمعتلّ والمهموز، والمصنّف ذكرها في ثلاثة فصول مقدّما المضاعف إلخ.

قوله: (المضاعف) هو بمعنى المضاعف فيه على الحذف والإيصال (١) وإن كان سَماعيا (٢) ، وإلا فما ضُوعِف

⁽١) ومثله المعتلّ والمهموز . (منه) .

⁽٢) وفيه نظر ؛ لأن ذكر الجزء وإرادة الكلّ كثير في كلام العرب ، وههنا كذلك كما يفهم من « دينقوذي » ، فأين الارتكاب إلى ما لم يسمع . (محمّد =

ومِن الرُّباعيِّ: ما كانَ فاؤُهُ ولامُهُ الأُولَى مِنْ جِنْسٍ واحدٍ ، ويُقالُ لَهُ واحدٍ ، وكذلكَ عَينهُ ولامُهُ الثّانيةُ مِن جِنْسٍ واحدٍ ، ويُقالُ لَهُ المُطابَقُ أيضاً ؛ نحوُ : « زَلْزَلَ ، يُزَلْزِلُ ، زَلْزَلَةً ، وزِلْزِالاً » . وإنّما أُلْحِقَ المُضاعَفُ بالمُعْتَلاّتِ ؛ لأنّ حَرْفَ التَّضْعيفِ يَلْحَقُهُ الإبدالُ ؛ كقولِهِمْ : « أَمْلَيْتُ » بمعنى التَّضْعيفِ يَلْحَقُهُ الإبدالُ ؛ كقولِهِمْ : « مَسْتُ » ، و « ظلْتُ » بفتحِ أَمْلَلْتُ ، والحَذفُ ؛ كقولِهِم : « مَسْتُ » ، و « ظلْتُ » بفتحِ الفاءِ وكسرها فيهما ، و « أحَسْتُ » ؛ أي : مَسِسْتُ ، وظلِلْتُ ، وأَحْسَتُ » ؛ أي : مَسِسْتُ ، وظلِلْتُ ، وأَحْسَسُ .

هو الجزءُ لا الكلُّ مع أنه لا يرتكب المجاز إلا عند تعذّر الحقيقة ، فتأمّل .

قوله: (وإنّما ألحق المضاعف بالمعتلات) أي: شبّهه بها في كونه غير سالم ومشبّهه بها هو المصنّف، ومثله إن أريد التّشبيه الالتزامي، وغيره إن أريد الصّريحي.

القحي). وبين مقولي الأستاذ والقحي بون بعيد، فلا تغتر بمثله وإنّ كون الحذف والإيصال سماعيا نادر على علم. (خليل الأنغدي).

[الإدغام]

والمُضاعَفُ يَلحَقُهُ الإدغامُ وهو: أَنْ تُسْكنَ الأَوَّلُ مُدغَماً ، والثاني وتُدْرِجه في الثّاني ويُسَمَّى الحرفُ الأوَّلُ مُدغَماً ، والثاني مُدغَماً فيهِ . والإدغام واجبٌ في نَحْوِ : « مَدَّ ، يَمُدُّ » ، و « أَعَدَّ ، يُعِدُّ » ، و « انْقَدَّ ، يَنْقَدُ » ، و « اسْوَدَّ ، يَسُودُ » ، و « اسْتَعَدّ ، يَسْوَدُ » ، و « اسْتَعَدّ ، يَسْوَدُ » ، و « اسْمَانُ » ، و « اسْمَادُ » . و « اسْمُ اسْمَادُ » . و « اسْمَادُ » . و « اسْمُادُ » . و سُمْمُ اسْمُادُ » . و س

قوله: (والمضاعف يلحقه الادغام) أي: يوجد فيه بعد وجوده ذاتا (۱) ومعه زمانا وكذا الحذف ، فتنبّه لها أيّها الفاضل .

قوله: (واجب في نحو: مدّ إلخ) أي: فيها وأمثالها أو « النحو » زائدة وما بعده عبارة عن كلّ ما يوافقه في الوزن^(۲) والنّوع^(۳) ومثله مثله ، فاحفظه .

⁽١) فللمضاعف تقدّم من الإدغام . (الخادم علي السلطي) .

⁽٢) أي في كونه على فعل ، يفعل . (الخادم على السلطي) .

 ⁽٣) أي في كونه ماضيا أو مضارعا . (الخادم على السلطي) .

وكذا هذه الأفعالُ إذا بَنيتَها للمَفعُولِ ؛ نحوُ : « مُدَّ ، يُمدُّ » ؛ وقس على هذا نَظائِرَهُ ، وفي نحوِ « مَدِّ » مَصْدَراً . وكذلكَ إذا اتَّصلَ بالفِعلِ ألِفُ الضَّميرِ ، أو واوُهُ ، أو ياوُهُ ؛ نحوُ : نحوُ : « مُدَّا ، مُدُّوا ، مُدِّي » . والإدغامُ مُمْتَنِعٌ في نحوِ : « مَدَدتُ ، ومَدَدْنا ، ومَدَدْتَ » . . . إلى « مَدَدتُ نَ » ، و « مَدَدتُ نَ » ، و « امْدُدْنَ » . . . إلى « مَدَدْنَ » . و « لا تَمْدُدْنَ » . و « امْدُدْنَ » . و « امْدُدْنَ » .

وجائزٌ إذا دَخلَ الجازِمُ على فِعْلِ الواحدِ ، فإنْ كان مَكسُورَ العَينِ كـ « يَفِرُ » ، أو مَفتُوحَها كـ « يَعَضُ » ؛

قوله: (إذا بنيتها للمفعول) لعلّ المراد بالبناء فيه ، وفي نحوه القراءة على تلك الكيفية لا الوضع كذلك كما هو المعنى الحقيقي للبناء إذ الواضع هو الله تعالى لا غير ولكن يمكن إطلاقه على غيره تعالى مجازا لكن بابه محتاج إلى المفتاح .

قوله: (وجائز إذا دخل الجازم إلخ) المراد بالدُّخُول هنا هو الذَّكر في الأوّل حقيقة أو حكما .

فتقولُ: "لمْ يَفْرَ" ، و"لمْ يَعَضَّ » بكسرِ اللآمِ وفتحِها ، وتقولُ: "لمْ يَفْرِرْ » ، و"لمْ يَعْضَضْ » . وهكذا حُكمُ « يَقْشَعِرُ » ، و « يَحْمَلُ » ، و « يَحْمَلُ » . وإنْ كانَ العينُ من المُضارِع مَضْمُوماً . . فيَجُوزُ فيهِ الحركاتُ الثَّلاثُ معَ الإدغامِ ، وفَكُهُ ؛ تَقُولُ : " لمْ يَمُدُ » بحركاتِ الدّالِ ، و " لمْ يَمُدُ « » .

وهكذا حُكمُ الأمرِ ؛ فتقولُ : « فِرَّ » ، و « عَضَّ » بكسرِ اللاّمِ وفتحِها . وإنْ كانَ مضمُومَ العينِ . . فتقولُ : « مُدَّ » بحركاتِ الدّالِ ، و « امْدُدْ » . وتقولُ في اسْمِ الفاعِلِ : « مَادُّ ، مَادَّانِ ، مَادُّونَ » ، « مادَّةٌ ، مادَّتانِ ، مَادَّاتٌ ، ومَوَادُ » ، وتقول في اسم المفعولِ : « مَمْدُود » كـ « مَنْصُور » .

قوله: (والألف حينئذ) أي: حين إذا كان أحدَ الأصول التي تقابل إلخ كما مرّ، فلا يرد أنّ الألف ليست بأصلية بل منقبلة كما أورده (١) المرحوم حديث المَچدِيّ رحمه الله تعالى.

⁽۱) أي : باعتبار الصيرورة والأوّل كما في ﴿إنّي أراني أعصر خمرا﴾ وإلا فلا معنى لكون الألف أحد الأصول مع اعتبار معنى قوله : (تكون منقلبة عن واو أو ياء) والله أعلم . (حديث المَحِدِيّ) .

فصل في المعتلّ

المُعْتَلُّ: هو ما كانَ أَحَدُ أُصُولِهِ حَرفَ عِلَّةٍ ؛ وهيَ الواوُ واللَّينِ . والألفُ واللَّينِ . والألفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عن واوٍ أو ياءٍ .

وأنواعُهُ سبعةٌ:

الأوّل: المُعتَلُّ الفاءِ، ويُقالُ لَهُ: المِثالُ؛ لِمُماثلَتِهِ الصَّحيحَ في احْتمالِ الحركاتِ. أمّا الواوُ فتُحذَفُ مِن الفعلِ المُضَارِعِ الّذي على يَفْعِلُ بِكَسْرِ العينِ، ومِن مَصدَرِهِ الذي على « فِعْلَة » بِكسرِ الفاءِ وتُسْلَّمُ في سائرِ تَصارِيفهِ ؛ وتقولُ: على « فِعْلَة » بِكسرِ الفاءِ وتُسْلَّمُ في سائرِ تَصارِيفهِ ؛ وتقولُ: « وَعَدَ ، عِدَة ، ووَعْداً » ، فهو « واعِدٌ » ، وذاك « مَوْعُودٌ » ، والأمرُ « عِدْ » ، والنَّهيُ « لا تَعِدْ » . وكذلك : ومِتَقَ ، يَمِقُ ، مِقَةً . فإذا أزيلتْ كَسْرةُ ما بعدَها أُعيدَتْ الواوُ المحذوفةُ ؛ نحوُ : « لَمْ يُوعَدْ » .

وتَثْبُتُ في « يَفْعَلُ » بالفتح كــ « وَجِلَ ، يَوْجَلُ » ، وَالْأُمرُ منه : « ايْجَلُ » ؛ أصلُهُ : إوْجَلُ قُلِبَتِ الواوُ ياءً ؛ لِسُكُونِها وانْكِسارِ ما قَبلَها .

قوله: (لسكونها وانكسار ما قبلها) هذا وأمثاله من

فَإِنِ انْضَمَّ مَا قَبِلَهَا. . عادتِ الواوُ ؛ تقولُ : يا زيدُ ايْجَلْ ؛ تُلفَظُ بالواوِ وتُكتبُ بالياءِ .

وتَنْبُتُ في « يَفْعُلُ » بِالضَّمِّ كَ « وَجُدَفَتِ الواوُ مِن « يَطَأُ ، والنَّهِيُ « لا تَوْجُهْ » . وحُذفَتِ الواوُ مِن « يَطَأُ ، و « يَسَعُ » ، و « يَضَعُ » ، و « يَصَعُ » ، و قُتُحِت و « يَهَبُ » ؛ لأنَّها في الأصلِ : « يَفْعِلُ » بِالكسر ؛ فَقُتِحت العينُ لِحرفِ الحلقِ ، وحُذِفَتْ مِنْ يَذَرُ لِكُونِهِ بمعنى يَدَعُ . وأماتُوا ماضي « يَدَعُ » و « يَذَرُ » وحَذْفُ الفاءِ دليلٌ على وأماتُوا ماضي « يَدَعُ » و « يَذَرُ » وحَذْفُ الفاءِ دليلٌ على

نحو: لتحرّكها وانفتاح ما قبلها إلخ من العلل المجازية ، والحقيقيّة هي التعسّر والتعذّر والثِّقَلُ أو اللاّم للوقت ، والعلّة مطويّة للتلازم ، فتدبّر .

قوله: (فإن انضم) هو على بناء المعلوم ؛ لأن « انفعل » لازم إلا إذا كان مجرده متعدّيا إلى غير واحد فيتعدّى ، فاحذر ما اشتهر على ألسنة العوام من أنّ « انضم » على بناء المجهول ، وهكذا نظائره فلا تغفل .

قوله: (وأماتوا ماضي يدع إلخ) أي: تركوا استعماله إلا نادرا؛ لأنّ غالب القواعد مبنيّ على الغالب، فلا يرد

أَنَّهُ وَاوِيٌّ ، وأمّا الياءُ.. فتَثبُتُ على كُلِّ حَالٍ ؛ نحو: "يَمُنَ ، يَيْمُنُ » ، و « يَشِرُ ، " يَيْاسُ » ، و « يَسَرَ ، يَيْسِرُ . » وتقولُ في « أَفْعَلَ » من اليائي : « أَيْسَرَ ، يُوسِرُ ، إيساراً » ، فهو « مُوسِرٌ » ذاك مُوتَسَرٌ ؛ أَصْلُهُ : مُيْسرٌ فقُلبتِ الياءُ واواً لِسُكُونها وانْضِمام ما قبلَها .

ما أورده (١) ولا يلزم وجودُ مضارع بلا ماضٍ.

قوله: (وفي افتعل منهما تقلبان وتدّغمان إلخ) هذا مخصّص قاعدة قلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فتنته.

قوله: (وهذا مكان إلخ) جزء من مقول القول.

⁽١) أي ما أورده صاحب الإظهار وغيره . (عُمَرِلْمُحَمَّد)

وتقولُ في الأمر: « ايْدَدْ » ؛ كـ « اعْضَضْ » ·

النوع الثاني: المُعتَلُّ العَينِ ، ويُقالُ له الأَجْوَفُ وذُو الثَّلاثة ؛ لِكَوْنِ ماضِيهِ على ثلاثة أَحرُفِ إذا أَخْبَرْتَ عَن نَفْسِكَ نَحُو : « قُلْتُ » ، و « بِعْتُ » ، فالمُجَرَّدُ تُقْلَبُ عَينُهُ في الماضي أَلِفا سَواءٌ كَانَ واواً أو ياءً لِتَحَرُّ كِهِما وانْفِتاحِ ما قَبْلَهُما ؛ نحو : « صانَ » ، و « باعَ » . فإنِ اتَّصَلَ بهِ ضَميرُ المُتَكلِّم أو المُخاطَبِ أو جَمْعِ المُؤنَّةِ الغائبة . . نُقِلَ « فَعَلَ » من الواوي إلى « فَعُلَ » ومن اليائي إلى « فَعِل » دلالة عليهما ، ولمَ يُغَيَّرُ « فَعُلَ » ولا « فَعِلَ » إذا كانا أصْلِيَّيْنِ ، ونقلت الضَمَّةُ والْكَسْرَةُ إلى الفاءِ ؛ وحُذِفَتِ العينُ لالْتِقاءِ ونقلت الضَمَّةُ والْكَسْرَةُ إلى الفاءِ ؛ وحُذِفَتِ العينُ لالْتِقاءِ ونقلت الضَمَّةُ والْكَسْرَةُ إلى الفاءِ ؛ وحُذِفَتِ العينُ لالْتِقاءِ ونقلت الضَمَّةُ والْكَسْرَةُ إلى الفاءِ ؛ وحُذِفَتِ العينُ لالْتِقاءِ

قوله: (إذا أخبرتَ عن نفسك) وكذا في نحو الاستفهام نحو: «أَكُنْتَ »، وفي صيغ الخطاب مطلقا فهو مثال، وكذا الكلام في باب النّاقص، فلا إشكال.

قوله: (لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما إلخ) قد مرّ الكلامُ عليه وفي نظائره من جهة العليّة وأيضا ليس المراد بها وقوعها بالفعل بل بالقوّة باقتضائها القياس، فلا إشكال، فاحفظه فإنّه نفيس.

السَّاكِنَيْنِ ؛ فتقول : «صانَ ، صانا ، صانُوا » ، «صانت ، صانتا ، صُنْ » ، «صُنْتِ ، صُنْتُما ، صُنْتُمْ » ، «صُنْتِ ، صُنْتُما ، صُنْتُما ، صُنْتُمْ » ، «صُنْتُ ، صُنْتُ ، صُنَّا » ، وتقولُ في اليائي : «باعَ ، باعا ، باعُوا » ، «باعَتْ ، باعَتا ، بِعْنَ » ، «بِعْتَ ، باعَتا ، بِعْنَ » ، «بِعْتَ ، بِعْتُما ، بِعْتُمْ » ، «بِعْتِ ، بِعْتُما ، بعْتُمْ » ، «بِعْتُ ، بِعْتُ ، «بِعْتُ ، بِعْتُ ، «بُعْتُ ، «بُعْنُ » ، «بِعْتُ ، بِعْتُ ، بِعْتُ ، «بُعْتُ ، بُعْتُ ، «بُعْتُ ، «بُعْتُ ، «بُعْتُ ، «بُعْتُ ، بُ ، «بُعْتُ ، «بُعْتُ ، بُعْتُ ، «بُعْتُ ، «بُعْتُ

وإذا بَنَيتَهُ للمفعُولِ. . كَسَرتَ الفاءَ من الجميع ، فقُلْتَ : «صِينَ » إلخ ، واعْتِلالهُ بالنَّقْلِ والقَلْبِ ، و بيْعَ » ، واعْلاَلُهُ بالنَّقْلِ والقَلْبِ ، و بيْعَ » ، واعْلاَلُهُ بالنَّقلِ .

وتقُول في المضارع: « يَصُونُ » ، و « يَبِيعُ » ؛ وإعْلالُهُما بالنَّقلِ والقَلْبِ . بالنَّقلِ ، و « يَخافُ » ، و « يَهابُ » ؛ وإعْلالُهُما بالنَّقلِ والقَلْبِ .

[دخول الجازم على الأجوف]

ويَدخُلُ الجازمُ على المُضارِعِ ، فَيَسْقِطُ العينُ ، إذا سَكَنَ ما بعدَها ، ويَثْبُتُ إذا تَحرَّكَ ما بعدَها ؛ تَقُولُ : « لَمْ يَصُنْ ،

قوله: (فَيَسْقُطُ الْعَيْنُ) بفتح الياء وضمّ القاف بقرينة قوله: (ويَثْبُتُ) الآتي ، وبقرينة أنّ عمل الجازم في الآخر

لمْ يَصُونا ، لمْ يَصُونُوا » ، «لمْ تَصُنْ ، لمْ تَصُونا ، لمْ تَصُونا ، لمْ تَصُونا ، لمْ تَصُونا » ، «لمْ تَصُونَا » ، «لمْ تَصُونا » لمْ يَبيعا » لمْ يَبيعا » لمْ يَبيعوا » إلخ ، وهكذا قياسُ : «لمْ يَبِعْ ، لمْ يَبيعا » لمْ يَبيعُوا » إلخ ، «ولمْ يَخَفْ ، لمْ يَخافا ، لمْ يَخافُوا » . وقِسْ عليهِ الأمر ؛ نحوُ: «صُنْ ، صُونا ، صُونا » صُونا » هونا ، صُونا » صُونا ، صُونا » صَونا » صُونا » صُونا » صَونا » صَونا » صُونا » صَونا » صَونا » صُونا » صَونا » صَونا

[دخول نون التأكيد على الأجوف]

وبالتَّأْكيدِ: «صُونَنَّ ، صُونانِّ ، صُونانِّ » ، «صُونِنَّ » ، وبالتَّأْكيدِ: صُونِنَّ ، صُونَنْ ، صُونَنْ ، صُونَنْ ، صُونَنْ ، صُونَنْ ،

ليس إلا ، فتبعّدْ عمّا تداولته الألسنةُ واعتادتْ عليه (١) ، فإنّه من عدم التّأمُّل ، والله تعالى أعلم .

قوله: (صُنْنَانً) هذه النسخةُ إمّا مبنيّةٌ على ما ذهب إليه البعضُ من جواز كتابة المشدّدة حرفين إذا لم يكونا في كلمة ولو في نحو: « فَتَتْتُ »(٢) ، وأمّا الفكّ. . فلا قائلَ له فيما

⁽١) من قراءة « يسقط » على أنّه من باب الإفعال . (عُمَر لْمُحَمَّد) .

⁽٢) لكن البعض يكتب في مثل « فَتَتْتُ » بثلاث تائات ، راجع « جاربردي » ، و « وافية » من الخطّ ، و « شرح المراح » من المضاعف . (منه)

صُونِنْ »، و « بِعْ ، بِيعا ، بِيعُوا » ، « بِيعِي ، بِيعا ، بِعْنَ » ، و « خَفْ ، خَافَا ، بِيعانِ ، و بِيعانِ ، بيعانِ ، « بيعِنَ ، بِيعانِ ، بيعانِ ، « بيعِنَ ، بِيعانِ ، بيعانِ ، و بغنانِ » ، و « خَافَنَ ، خَافَانِ ، خَافَانِ ، خَافَانِ » ، و كذا تقول في الخفيفة : « صُونَنَ » ، « بِيعَنَ » ، « بِيعَنَ » ، « خَافَنْ » . وكذا تقول في الخفيفة : « صُونَنَ » ، « بِيعَنَ » ، « خَافَنْ » . إلى الآخر .

[مزيد الثلاثي الأجوف]

ومزيد الثلاثي لا يعتل منه إلا أربعة أبنية ، وهي : « أَجَابَ ، يُجِيبُ ، إِجَابَة » ، والأصل إجواباً ، اعتل بالنقل والقلب ، فاجتمع ألفان ، فحذفت إحداهما وعوض منه التاء ، و « اسْتَقَامَ ، يَسْتَقِيمُ ، اسْتِقَامَة » ، و « انقاد ، ينقاد ، انقيادا » ، و « اختار ، يختار ، اختيارا » .

وإذا بنيتها للمفعول. قلت: «أُجِيبَ، يُجَابُ»، و« اسْتُقِيمَ، يُجَابُ»، و« اختير، ينقاد»، و« اختير، يختار».

اطّلعتُهُ ، وإمّا سَهْوٌ من قلمِ النّاسخ ، والصّحيحةُ « صُنَّانً » كما في النُّسَخ المصحّحة .

والأمر منها «أجب، أجيبا، أجيبوا»، و«استقم، والأمر منها «أجب ، أجيبا، أجيبوا»، واستقيما، استقيموا»، و«انقد، انقادا، انقادوا»، و«اختر، اخترا، اختاروا».

ویصح نحو: «قول»، و «تقول»، و «قاول»، و «قاول»، و «تقاول»، و «تقاو

[اسم الفاعل والمفعول من الأجوف]

واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل بالهمزة عينه كد صَائِنٌ »، و « بَائِعٌ ». ومن المزيد فيه يعتل بما اعتل به المضارع ؛ كد مُجِيبٌ »، و « مُسْتَقِيمٌ »، و « مُشْقَادٌ »، و « مُخْتَارٌ ».

واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتل بالنقل ، وبالحذف ؛ كـ« مَصُونٌ » ، و « مَبيعٌ » .

قوله: (يعتل بالهمزة عينه) أي: تغيّر أو تتغيّر بقلبها همزة ، وهكذا إلى كذا .

والمحذوف واو المفعول عند سيبويه ، وعين الفعل عند أبي الحسن الأخفش . وبنو تميم يثبتون الياء ، ويقولون : «مبيوع » . واسم المفعول من المزيد فيه يعتل بالنقل وبالقلب ، إن اعتل فعله ؛ كـ« مجاب » ، و « مستقام » ، و « منقاد » ، و « مختار » .

والثّالث : المُعْتَلُّ اللهم ، ويُقالُ لهُ النّاقِصُ وذُو الأربعةِ لكَونِ ماضيهِ على أربعةِ أحرفٍ إذا أخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ .

فَالمُجَرَّدُ تُقْلَبُ الواوُ والياءُ منه ألفاً إذا تَحَرَّكَتَا وانْفَتحَ ما قَبلَهُما ؟ كـ ﴿ غَـزَا ﴾ ، و ﴿ رَمَـى ﴾ ، و ﴿ عَطَا ﴾ ، و ﴿ رَحَى ﴾ .

وكذلكَ الفعلُ الزّائِدُ على الثّلاثة كـ «أعْطَى »، و « اشْتَرَى » ، و « اسْتَقْصَـى » ، و اسْمُ المفْعُـولِ مِنْـهُ كـ « المُعطَى » ، و « المُشتَرَى » ، و « المُسْتَقْصَى » .

وكذلكَ إذا لَمْ يُسَمَّ الفاعلُ منَ المُضارع ؛

قوله: (عند سيبويه) أي: في مذهبه ، وعليه فقس . قوله: (إذا لم يسم الفاعل من إلخ) لعلّ «من » هنا بمعنى «اللام» والجاري والمجرور حال من الفاعل، فتأمّل.

كَقُولْكَ : « يُعْطَى » ، و « يُغْزَى » ، و « يُرْمَى » .

وأمَا الماضِيْ فتُحْذَفُ اللَّامُ منهُ في مِثالِ « فَعَلُوا » مُطْلَقاً ، وفي مثال « فَعَلَتْ » و « فَعَلَتَا » إذا انْفَتحَ العين ، وتَثْبُتُ في غَيرهما ؛ فتقُولُ : ﴿غَزَا ، غَزَوا ، غَزَوْا » ، ﴿غَزَتْ ، غَـزَتا ، غَـزَوْنَ » ، «غَـزَوْتَ ، غَـزَوْتُما ، غَـزَوْتُما ، غَـزَوْتُم « غَزَوْتِ ، غَزَوْتُما ، غَزَوْتُنَ » ، «غَزَوْتُ ، غَزَوْتُ ، غَزَوْنا » ، و « رَمَى ، رَمَيا ، رَمَوا » ، « رَمَتْ ، رَمَتا ، رَمَيْنَ » ، « رَمَیْتَ ، رَمَیْتُما ، رَمَیْتُمْ » ، « رَمَیْتِ ، رَمَیْتُما ، رَمَیْتُنَ » ، « رَمَیْتُ ، رَمَیْنا » ، و « رَضِيَ ، رَضِیا ، رَضُوْا » « رَضِیَتْ ، رَضِيتًا ، رَضِيْنَ » ، « رَضِيتَ ، رَضِيتُ ، رَضِيتُ ، رَضِيتُ مْ » ، « رَضیتِ ، رَضیتُما ، رَضیتُنَّ » ، « رَضیتُ ، رَضینا » ، وكذلك : « سَرُو ، سَرُوا ، سَرُوا » ، « سَرُوت سَرُوتَ ا سَرُونَ » ، « سَرُوتَ ، سَرُوتُمَا ، سَرُوتُمْ » ، « سَرُوتَ ، سَرُوتُمَا ، سَرُوتُنَّ » ، « سَرُوتُ ، سَرُونَ » .

وإنَّما فَتَحْتَ ما قَبْلَ واوِ الضَّميرِ في ﴿ غَزَوْا ﴾ ،

قوله: (وإنّما فتحت ما قبل إلخ) ظرف لكان المقدّر أي: ما كان قبل إلخ، فاحفظه فإنّه كثير الوقوع.

و « رَمَوْ ا » ؛ وضَمَمْتَ ما قبلَها في « رضُو ا » ؛ و « سَرُوْ ا » ؛ لأنَّ واوَ الضَّميرِ إذا اتَّصَلَتْ بالفعلِ النَّاقِصِ بعدَ حَذْفِ اللاّمِ فإنِ انْفَتَحَ ما قَبلَها أَبْقِيَ على الفتحةِ ، وإنْ ضُمَّ أو كُسِرَ ضُمَّ . وأَصْلُ « رَضُوْ ا » : رَضِيُوْ ا نُقلتْ ضَمَّةُ الياءِ إلى الضّادِ وحُذِفَتِ الياءُ لالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ .

[الفعل المضارع من الناقص]

وأمّا المُضارِعُ.. فَتَسْكُنُ الواوُ والياءُ والألفُ منهُ في الرفعِ وتُحْذفُ في الجَزْمِ. وتُفْتَحُ الواوُ والياءُ في النَّصْبِ وتَثْبُتُ الألِفُ في النَّصْبِ وتَشْبُتُ الألِفُ في النَّصْبِ كما في الرَّفْعِ. ويُسْقِطُ الجازِمُ الألِفُ في حال النَّصْبِ كما في الرَّفْعِ. ويُسْقِطُ الجازِمُ والنَّاصِبُ النُّوناتِ سِوى نُونِ الجماعةِ المُؤنَّثِ ؛ فتقُولُ: « لَمْ يَغْزُهُ اللهُ يَغْزُوا » « لَمْ تَغْزُ ، لَمْ تَغْزُ وا ، لَمْ يَغْزُوا » ، « لَمْ تَغْزُ ، لَمْ تَغْزُ وا ،

قوله: (وأصل «رَضُوا»: رَضِيُوا) أي: ما يقتضي القياس أن يكون «رَضُوا» عليه لا ما كان عليه بالفعل كما مر نظيرُه، فلا تغفل في مثله.

قوله: (فتقول: «لم يَغْزُ ») من هنا إلى و «لم يَرْمِ » مفعول به أو مفعول مطلق على اختلاف فيه بتأويل هذا اللفظ ، وما بعده معطوف عليه كذلك ، فقس عليه مثله .

لمْ يَغْزُوْن » ، « لَمْ تَغْزُ ، لَمْ تَغْزُوا ، لمْ تَغْزُوا » ، « لَمْ تَغْزُوا » ، و لَمْ يَوْضَ ، لَمْ يَوْضَ ، لمْ يَوْضَ » ، و « لمْ يَوْضَ ، لمْ يَوْضَيا ، لمْ يَوْضَوا » ، و « لَنْ يَوْضَ » ، و قَبْنُ و بَعْلِ الْمُعلِ في فعلِ الاثنينِ وجَماعَةِ و « لَنْ يَرْضَى » ، و تَشْبُتُ لامُ الفِعلِ في فعلِ الاثنينِ وجَماعَةِ الإناثِ ، و تُحْذَفُ مِنْ فِعْلِ جَماعَةِ الذَّكُورِ وفِعْلِ الواحِدةِ المُخاطَبَةِ ؛ فتَقُولُ « : يَغْزُوْ ، يَغْزُوانِ ، يَغْزُونَ » ، « تَغْزُونَ » ، « أَغْزُوْ ، نَغْزُو » . .

ويَسْتَوي فيهِ لَفْظُ جَماعَةِ الذُّكُورِ والإناثِ في الخِطابِ والغَيبَةِ جَميعاً ؛ ويَختلفُ التَّقديرُ فَوزْنُ جَمْعِ المُذَكَّرِ : « يَفْعَلْنَ ، و وَزْنُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ « يَفْعَلْنَ ، و وَزْنُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ « يَفْعَلْنَ ،

فائدة : حذف لام الفعل بالجازم يسمّى إعلالا كحذف حرف العلة مطلقا بغيره ، فلا تغفل .

قوله: (وتَثْبُتُ) موافقة المتعاطفين في التّعدية واللّزوم هي الأولى ، ففي « تثبت » مع « يحذف » وجهان ، فقِسْ عليه العثائر .

و " تَفْعَلْنَ » . و تقولُ : « يَرْمِي ، يَرْمِيانِ ، يَرْمُونَ » ، « تَرْمِيانِ ، تَرْمُونَ » ، « تَرْمِيانِ ، تَرْمُيانِ ، تَرْمُونَ » ، « تَرْمِيانِ ، تَرْمِيانِ ، تَرْمُونَ » ، « تَرْمِينَ ، تَرْمِينَ » ، « أَرْمِي ، نَرْمِي » ، وأصل : « تَرْمِينَ ، تَرْمِيونَ ، فَوْمِي ، فَوْمِي » ، وأصل : « يَرْمِيونَ ، فَقُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ بِه (رَضُوْا » . « يَرْمِيُونَ ؛ فَفُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ بِه (رَضُوْا » .

وهكذا حُكْمُ كُلِّ ما كانَ قَبْلَ لامِهِ مَكْسُوراً كـ « يَهْدِي » ، و « يُناجِي » ، و « يَسْتَدْعِي » ، و « يَنْبَرِي » ، و « يَسْتَدْعِي » ، و « يَرْتَجِي » ، و « يَعْرَوْري » . و « يَعْرَوْري » .

وتقول: « يَرْضَى ، يَرْضَى ، يَرْضَوْنَ » ، « تَرْضَوْنَ » ، « تَرْضَى ، تَرْضَوْنَ » ، تَرْضَيانِ ، يَرْضَوْنَ » ، « تَرْضَيانِ ، تَرْضَينَ » ، « تَرْضَينَ » ، « أَرْضَى ، نَرْضَى » ، وَرْضَينَ ، تَرْضَينَ ، تَرْضَينَ » ، « أَرْضَى ، نَرْضَى » ، وهكذا قِياسُ كلّ ماكان قبل لامه مفتوحا ؛ نحو: « يَتَمَطّى » ، و « يَتَصَدّى » ، و « يَتَصَدّى » ، و « يَتَصَدّى » .

قوله: (ففعل به) الباء في الموضعين إما للظّرفيّة أو للاختصاص، وغيرُهما لا يخلو عن تعشُّفٍ.

قوله: (وهكذا حكم) أي: مثل هذا المذكور الذي هو حكم « يَرْمِي » إلخ (حكم كلّ) إلخ ، فلا تغترّ بظاهر عبارة «سعد » فإنّها بتقدير المضاف.

ولفظُ واحدة المُؤَنَّثِ في الخِطابِ كلفظِ الجمع المُؤَنَّثِ في بابِي « يَرْمِي » و « يَرْضَى » ؛ و التَّقْديرُ مُخْتَلِفٌ ؛ فَوَزْنُ الواحدة : « تَفْعِينَ » ، و « تَفْعَينَ » ؛ ووزنُ الجمع المؤنَّثِ : « تَفْعِلنَ » ، و « تَفْعَلنَ » .

[الأمر من الناقص]

والأمرُ منها: «أُغزُ ، أُغزُوا ، أُغزُوا » ، «أُغْزِي ، أُغْزُون » ، «أُغْزِي ، أُغْزُوا » ، «أُغْزُون » ، و «إرْم ، ارْمِيا ، ارْمُوا » ، «إرْمِي ، أُغْزُون » ، و «ارْضَ ، ارْضَيا ، ارضَوْا » ، «ارضَيْ ، ارْضَيا ، ارضَوْا » ، «ارضَيْ ، ارضَيا ، ارْضَين » ، و «ارْضَ ، ارْضَيا ، ارْضَين » ، فإذا أدخلت عليهِ نُونَ التأكيدِ أُعيدتِ ارضَيا ، ارْضَين » . فإذا أدخلت عليهِ نُونَ التأكيدِ أُعيدتِ

قوله: (في بابي «يَرْمِي » و «يَرْضَى ») أي : ما كان على «يَفْعلُ » بكسر العين أو فتحها بقرينة قوله: (يَأْبَى) مع عدم اختصاص الحكم بهما .

قوله: (والأمر منها «أُغْزُ» إلخ) من هنا إلى قوله: (فإذا إلخ) خبر قوله: (والأمر) بتأويل هذا اللفظ ولا حاجة إلى تقدير العاطف (١) لا في الإفراد ولا في الأنواع

⁽١) ربط بعد العطف أي : خبر بعد العطف . (منه)

اللهمُ المحذوفةُ ؛ فقلتَ : « أُغْزُوَنَّ ، أُغْزُواَنَّ » ، وه ارْضَيَنَّ ، ارْضَيَانِّ » .

[اسم الفاعل والمفعول من الناقص]

واسمُ الفاعل منها: «غازٍ ، غازيانِ ، غازُونَ » ، «غازيةٌ ، غازيتانِ ، غازياتٌ ، وغوازٍ » . وكذلك « رامٍ » ، و هازيةٌ ، غازيتانِ ، غازياتٌ ، وغوازٍ » . وكذلك « رامٍ » ، و أصلُ « غازٍ » : غازِوٌ ؛ قُلبتِ الواوُ ياءً لِتَطَرُّفِها وانكسارِ ما قَبلَها كما قُلبتْ في « غُزِيَ » . ثمَّ قالوا : «غازيةٌ » ؛ لأنَّ المؤنَّثُ فرعُ المُذكَّرِ والتّاءُ طارئةٌ .

لكنّه محتمل إن جعل الرَّبْطُ بعد العطف (١) ، فتأمّل .

قوله: (واسم الفاعل) مُبْتَدأٌ خبره «غاز» إلخ، وكذلك «رَامٍ» و «رَاضٍ» بجعل الرّبط بعد العطف بقرينة مع قوله: (منها).

قوله: (وكذلك) حال من «رَامٍ»، و«رَاضٍ» على ما حقّق من وقوع الحال من جزء الخبر كما في قولهم: والنّون زائدة من قبلها ألف، فتنبّه.

⁽١) عطف بعد الرّبط أي : عطف بعد الخبر . (منه)

وتقُولُ في المفعولِ من الواوي : « مَغْزُوٌ » ؛ ومن اليائي : « مَرْمِيٌ » ، والأصل : مَرْمُويٌ تُقلبُ الواوُ ياءً ويُكسرُ ما قَبلَها ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ إذا اجْتَمعَتا في كلمةٍ واحدةٍ والأولى منهما ساكنةٌ قُلبتِ الواوُ ياءً وأُدغِمتِ الياءُ في الياءِ . وتقولُ في « فَعُول » من الواوي : « عَدُوّ » ومن اليائي : « بَغِيٌّ » . وفي « فَعِيل » من الواوي : « صَبِيٌّ » ؛ ومن اليائي : « بَغِيٌّ » . وفي « فَعِيل » من الواوي : « صَبِيٌّ » ؛ ومن اليائي : « شَرِيٌّ » . « شَرِيٌّ » .

[المزيد فيه من الناقص]

والمَزيدُ فيه تُقلَبُ واوُهُ ياءً ؛ لأنَّ كُلَّ واوِ إذا وقَعتْ رابعةً فصاعداً ولم يَكُنْ ما قَبلَها مَضْمُوماً قُلبتْ ياءً لثِقَلِ الكلمة ؛ فتقولُ : «أعْطَى ، يُعْطِى » ، و «اعْتدَى ، يَعْتدِي » ، و «اسْتَرْشَى ، «يَسْتَرْشِي » ، وتقولُ مع الضَّميرِ : «أَعْطَيْتُ » ، و «اعْتدَيتُ » ، واسْترْشَيتُ » ، وكذلك : « تَعازَيْنا » ، و « تَراجَيْنا » .

قوله: (وتقول في مفعول إلخ) أي: قياسا وعلى أفصح اللغات وأكثرها ، فلا يرد نحو: « مغزيّ » و « معديّ » على بعض اللغات الفصيحة كما أشار إليه التفتازاني .

الرابع: المُعْتَلُ العَينِ واللاّم، ويُقالُ لهُ اللَّفيفُ المَقْرُونُ ؛ فتقُولُ: «شَوَى، يَشُوي، شَيّاً» مِثْلُ: «رَمَى، يَدْوِى، قَدْقً» ، ورَمْياً» ، وقَوِيَ ، يَقْوَى ، قُدّةً» ، و«رَوِى ، يَرْوَى ، رَيًّا» ؛ مثلُ: «رضِي ، يَرْضَى ، رَبِّان » ، وامرأةٌ رَيّا » مثلُ: «عَطْشان » ، و «عَطْشان » ، و « أَرْوَى » ك « أَعْطَدى ، يُعْطِي » ، و « حَيْيا » ك « رضي ، يرْضَى » ، و « حَيْيا » ك و « حَيْيا » فهو « حَيْيا » ك و « حَيْيا » فهو « حَيْيا » و و حَييا » فه و « حَيْيا » و و حَييا » فه و « حَيْيا » و و حَييا » فه و قَدْم و حَييا » فه و « حَيْيا » و و حَييا » فه و « حَيْيا » و و حَييا » فه و « حَيْيا » و و قَدْم و حَييا » فه و « حَيْيا » و و حَييا » فه و « حَيْيا » و و حَييا » فه و « حَيْيا » و و قَدْم و و و حَييا » و و قَدْم و و و حَييا » و و و حَايا ، و و أَدْم و مَا مُحَايَاةً » ، و « اسْتَحْيي ، يَسْتَحْيِي ، اسْتِحْياء » ، و « حَايَا ، يُحَايِي ، مُحَايَاةً » ، و « اسْتَحْيَى ، يَسْتَحْيِي ، اسْتِحْياء » . و سُحَايَاةً » ، و « اسْتَحْيَى ، يَسْتَحْيِي ، اسْتِحْياء » . و سُحَايَاةً » ، و « اسْتَحْيَى ، يَسْتَحْيِي ، اسْتِحْياء » . و سُحَايَاةً » ، و « اسْتَحْيَى ، يَسْتَحْيِي ، اسْتِحْياء » . و سُمَايَاةً » ، و « اسْتَحْيَى ، يَسْتَحْيِي ، اسْتِحْياء » . و « حَايَا ، يُحَايِي ، مُحَايَاةً » ، و « اسْتَحْيَى ، يَسْتَحْيِي ، اسْتِحْياء » .

قوله: (الرّابع المعتلّ العين واللام) إطلاق المعتلّ العين على هذا باعتبار اعتلال عينه في نحو المصدر كـ شيّا »، وأما اللامُ.. فلا إشكال فيه ، وسيأتي ما ينفعه ويعمّه قدّام المهموز.

قوله : (و«حَيِيُوا») لعلّ وجه جوازه تقوّي إحدى

والأمر منه : « اسْتَحْيِ » ، ومنهم مَن يقُول : « اسْتَحَى ، يسْتَحِي ، اسْتَحِي ، اسْتَحِي ، اسْتَحِي ، اسْتَحِ » ؛ وذلك الحذف لكثرة الاسْتِعمالِ كما قالُوا لا « أَدْرِ » في لا « أَدْرِي » .

والخامس: المُعْتَلُّ الفاءِ واللام، ويُقالُ لهُ اللَّفيفُ المَهْرُوقُ فَتقُولُ في « وقَى » « وقى » « وقى » وقيا » وقَوْا » ، كرَمَى ، رَمَيَا ، رَمَوا » ، ويَقِيْ ، يَقِيانِ ، يَقُونَ » ، كـ « يَرْمِيانِ ، يَرْمُونَ » ؛ وفي الأمر : « قِ » فيصيرُ على حَرْفٍ واحِدٍ ؛ ويَلْزمُهُ الهاءُ في الوقفِ نحوُ : « قِ » فيصيرُ قيا ، قُوا » ، « قِيْ ، قِيا ، قِينَ » .

وتقُولُ في التَّأكيدِ: «قِيَنَّ، قِيَانِّ، قُنَّ»، «قِنَّ، قِيَانً ، قُنَّ»، «قِنَّ ، قِيانً ، قُنْ ، قِنْ » قِيانً ، قُنْ ، قِنْ » وبالخفيفَةِ: «قِيَنْ »، قُنْ ، قِنْ » وَيَانً »، قُنْ ، قِنْ » ، وتَقُولُ: «وَجِيَ ، يَوْجَى » ، كـ «رَضِيَ ، يَوْضَى » ، والأمر: «إيْجَ » كـ «ارْضَ » .

اليائين بالأخرى ؛ كما في « يَيْجِلُ » وأَصْلِ « قَوَّمَ » ، فلا يرد ما أورده الأُبْرِيّ رحمه الله تعالى .

قوله: (والأمر منه «ق» فيصير إلخ) ضمير «يصير» عائد إلى الأمر لا إلى «ق»، فلا إشكال.

والسادس: المُعْتَلُّ الفاءِ والعَينِ ؛ كيَيْنَ وذلك في اسْمِ مَكَانٍ ، ويَوْمٍ ، ووَيْلٍ ، ولا يُبْنَى منهُ الفِعْلُ .

والسابع: المُعْتَلُّ الفاءِ والعَينِ واللامِ وذلكَ واوَّ وياءٌ لاسْمَي الحَرْفَينِ .

فصل في المهموز

قوله: (السّادس: المعتلّ الفاء والعين إلخ، السّابع المعتلّ الفاء والعين على المعتلّ الفاء والعين على الأوّل، والمعتلّ الفاء على الثّاني حملا لهما على المعتلّ الفاء فقط والعين فقط مع اعتلال ما بني منه نادرا ؛ إذ

" أُوْمِنُ ، إيمانٌ " ، فإنْ كانتِ الأولَى هَمزةَ وَصْلِ تَعُودُ النّانيةُ هَمْزَةً عندَ الوَصْلِ إذا انْفَتَحَ ما قبلَها ؛ نحو : " وأمُلْ " وحُدفتِ الهمزةُ في " خُدْ " ، وكُلْ " ، و « مُرْ " على غيرِ القياسِ لِكَثرةِ الاسْتِعْمالِ . وقد يَجِيء " مُرْ " على الأصْلِ عند الوَصْلِ كقولِهِ تعالى ﴿ وَأَمُرُ أَهْلَكَ بِالصَّلَوةِ * ، و " أَزَرَ ، بايزِرُ ، الوَصْلِ كقولِهِ تعالى ﴿ وَأَمُرُ أَهْلَكَ بِالصَّلَوةِ * ، و الأمرُ : " بايزِرُ " . و « هَنَاً ، يَهْنِئُ " ك « ضَرَبَ ، يَضْرِبُ " ، والأمرُ : " أُودُبْ " ، و « أَذُبَ ، يَثْمُنُ مُ " ، والأمرُ : " أُودُبْ " ، و « سَأَلُ ، يَسْأَلُ " ؛ ك « مَنَع ، يَمْنَع » ، والأمرُ : " أُودُبْ " ، و الأمْر : " أَوْدُبْ " ، و الأمْر : " أَوْدُبْ " ، و الأَمْر : " أَنْ اللَّهُ هُونُونُ التَخْفَيْفِ : " سَأَلُ ، يَسَالُ ، يَسَالُ ، سَلْ " . ويَجُوزُ بالتَخْفَيْفِ : " سَأَلُ ، يَسَالُ ، سَلْ " . ويَجُوزُ بالتَخْفَيْفِ : " سَأَلُ ، يَسَالُ ، سَلْ " . ويَجُوزُ بالتَخْفَيْفِ : " سَأَلُ ، يَسَالُ ، سَلْ " . ويَجُوزُ بالتَخْفَيْفِ : " سَأَلُ ، يَسَالُ ، سَلْ " . ويَجُوزُ بالتَخْفَيْفِ : " سَأَلُ ، يَسَالُ ، سَلْ " . ويَجُوزُ بالتَخْفَيْفِ : " سَأَلُ ، يَسَالُ ، سَلْ " . ويَجُوزُ بالتَخْفَيْفِ : " سَأَلُ ، يَسَالُ ، سَلْ " . ويَجُوزُ بالتَخْفِيْفِ : " سَأَلُ ، يَسَالُ ، سَلْ " . ويَجُوزُ بالتَخْفِيْفِ : " سَأَلُ ، يَسَالُ ، سَلْ " . ويَجُوزُ بالتَخْفِيْفِ : " سَأَلْ ، يَسَالُ ، سَلْ " . ويَجُوزُ بالتَخْفِيْفِ : " سَأَلْ ، يَسَالُ ، يُسْلُ " . ويَجُوزُ بالتَخْفِيْفِ : " سَأَلْ ، ويَعْفِيْ الْ الْمُورُ الْمُورُ

لا يجب الاطراد في وجه التّسميّة بل إطلاق المعتلّ على كلّ ما لا إعلال فيه حملا على ما هو فيه لذلك ، فتذكّر .

قوله: (إذا انفتح ما قبلها) هذا من قبيل قوله: في بابي (الأجوف) و(الناقص): إذا أخبرت عن نفسك، وقد مر الكلامُ عليه، فاعتراض التّفتازاني على هذا دونه مبنيٌ إما على الإغماض والذّهول بل هو عجيبٌ عن مثله، فلعلّه مما أدرجه المحرّفون.

قوله: (ويجوز بالتخفيف « سَالَ ، يَسَالُ ، سَلْ »)

و (آبَ ، يَؤُوْبُ) ، و (سَاءَ يَسُوءُ) ؛ كـ (صَانَ يَصُونُ) . و جَاءَ يَجِيْءُ) ؛ كـ (كَالَ يَكيلُ) ؛ فهو (ساءِ) ، و (جاءِ) ، و (أَسَا يَأْسُوْ) ؛ كـ (دَعا ، يَدْعُو) . وأتَى يأتِي ؛ كـ (رَمَى و (أَسَا يأسُوْ) ؛ كـ (دَعا ، يَدْعُو) . وأتَى يأتِي ؛ كـ (رَمَى يَرْمِي) ، والأمرُ منه : (إيتِ ، ومنهُمْ مَنْ يقُولُ : (تِ ؛ يَرْمِي) ، والأمرُ منه : (و و أَى ، يَئِي) كـ (و قَى يقِي) ، تشبها له بـ (خُذْ) ، و (و أَى ، يَئِي) كـ (و وَقَى يقِي) ، و (أَوَى ، يأوِي ، أيّا) ؛ كـ (شَوَى يشوي شيّا) ؛ والأمرُ : (إيْو) ، و (نأى ، ينْأَى) ؛ كـ (رعَى ، يَرعَى) .

و كذا قياس « رَأَى ، يَرْأَى » ، لكنَّ العربَ قد اجْتَمعتْ على حَذْفِ الهمزةِ من مُضارِعِهِ ؛ فقالوا : « يَرَى ، يَرَيانِ ، يَرَوْنَ » ، « تَرَى ، تَرَيانِ ، يَرَيْنَ » ، « تَرَى ، تَرَيانِ ، يَرَيْنَ » ، « تَرَى ، تَرَيانِ ، تَرَيانِ ، تَرَوْنَ » ، « تَرَيْنَ ، تَرَيانِ ، تَرَيْنَ » ، أَرَى ، نَرَى » .

واتَّفَقَ في خِطاب المُؤَنَّثِ لفظُ الواحدةِ والجمع ،

وإيّاك أن تظنّ أنّ المراد بها كلّ ما يوازن منها من مهموز العين على وزن ما مرّ غير مرّة ، ويأتي كذلك فإنّ هذا القلب مع كونه شاذّا يختص بما سمع فيه ؛ لأنّ ما يخالف القياس يقتصر على مورد السّماع .

قوله: (لفظ الواحدة والجمع) ما قيل: المعطوف عليه ٨٣ لكن وزن الواحدة : « تَفَيْنَ » ، والجمع : « تَفَلْنَ » . والجمع : « تَفَلْنَ » . وإذا أَمَرت منه قلت على الأصل : إِرْءَ كـ « ارْعَ » ، وعلى الحذف « رَ » ويكزَمه الهاء في الوقف ؛ فتقول : « رَه ، رَيا ، رَوْا » ، رَيْ ، رَيا ، رَيْنَ » ، وبالتّأكيد : « رَينَ ، رَيانٌ ، رَيْنَانٌ » ، وبالتّأكيد : « رَينَ ، رَيانٌ ، رَيُنَ » ، وبالخفيفة : رَيَانٌ ، رَوُنٌ ، رَينْ » ، وفهو « راءٍ ، رائيانِ ، راؤُون » ؛ دراع ، راغيانِ ، راؤون » ؛ كـ « مَرْعِي » . كـ « راعيانِ ، راغون » ، وذاك مَرْئِيٌ ؛ كـ « مَرْعِي » . وبناء « أَفْعَلَ » منه مُخالِف لأخواتِه أيضاً ؛ فتقُولُ : « أَرَى ، يُرِي ، إراءة ، وإراء ، وإراية » ، فهو « مُو » ، وذاك مُريانِ ، مُريانِ » مُويانِ » ، وذاك « مُريانِ » مُريانِ » مُريانِ » مُريانِ ، مُريانِ » « مُريانِ » « مُريانِ » مُريانِ » « مُريانِ » « مُريانِ » «

مرادٌ مع المعطوف غالبا لكن مطلقا لا باعتبار تقييده وتخصيصه بالمعطوف عليه ، فلا يرد أنّه بعد ما قيّد به لا يصحّ اعتباره معه ، فاحفظ هذا فإنّه ممّا لا بدّ منه في كثير من صور العطف .

قوله: (و «ذاك مُرَّى » إلخ) إذا اجتمع في كلمة تخفيف وإعلال فالأولى تقديم الإعلال ويجوز العكس فخذ الأولى

وتقول في الأمرُ منه : « أَرِ ، أَرِيَا ، أَرُوا » ، « أَرِي ، أَرِيا ، أَرُوا » ، « أَرِين ، أَرِينَ ، أَرُينَ ، أَرُينَ ، أَرُينَ » ، « أَرِينَ ، أَرِيانِ ، أَرُيْنَ » ، « أَرِينَ ، أَرِيانِ ، أَرِيْنَانِ » ، وبالنهي : « لا تُرِيا ، لا تُرُوا » ، « لا تُرِين » ، وبالتّأكيد : « لا تُرِينَ ، لا تُرِينَ » ، وبالتّأكيد : « لا تُرِينَ ، لا تُرِينانً ، لا تَرِينانً ، لا تُرينانً ، لا تَرِينانً ، ، لا تَرِينانً ، ، لا تَرينانً ، ، هم ، و « ايتلى » ؛ كـ « اقتضى » .

فصل في بناء اسمي الزمان والمكان

وهو مِنْ « يفعِلُ » بِكَسْرِ العَينِ على « مَفْعِل » مكسور العَينِ على « مَفْعِل » مكسور العَينِ كـ « المَجْلِسِ » ، و « المَبِيتِ » ، ومِنْ « يَفْعَلُ » ،

وتجنب الجائز إذا لم يحتج إذ الجواز يشعر بأفضلية مقابل الجائز كما نطق به زكريا الأنصاري مع أنّ التخفيف هنا على خلاف القياس المشهور ، فكلام العلامة في «سعد » هنا مبنى على المساهلة والمسامحة .

قوله: (« ايتال » إلخ) الكلام هنا كما مرّ لكن التّحفيف هنا على القياس ، فلا تقتصر على مخالف الأفضل ، وقس عليهما النّظائر .

و « يَفْعُلُ » بِفَتْحِ العَينِ وضَمِّها على « مَفْعَل » بالفَتحِ ؛ كـ « المَذْهَبِ »، و « المَقْتَلِ »، و « المَقْتَلِ »، و « المَقْامِ »، و المَدبغ » .

وشَذَّ : «المَسْجِدُ »، و «المَشْرِقُ »، و «المَغْرِبُ »، و «المَعْرِبُ »، و «المَطْلِعُ »، و «المَخْرِرُ »، و «المَسْكِ و المَسْكِ و «المَسْكِ و المَسْكِ و «المَسْكِ ف »، و «المَسْكِ ف »، و «المَسْقِطُ »، و حُكِيَ الفتحُ في بعضِها و «المَسْقِطُ »، و حُكِيَ الفتحُ في بعضِها و أُجِيزَ في كُلِّها ، هذا إذا كانَ الفعلُ صحيحَ الفاءِ واللامِ . وأما غَيرُهُ فَمِنَ المُعْتَلِّ الفاء مكسورٌ عينه أبداً : ك «المَوْضِع »، و «المَوْعِدِ »، و «المَوْحِلِ »، و «المَوْضِع »، و «المَوْعِدِ »، و «المَوْحِدِ »، و «المَوْحِدُ أبداً : ك «المَوْمَى » و «المِوْمَى » و «المَوْمَى » و

قوله: (فمن المعتلّ الفاء مكسور إلخ) لا مطلقا بل في الواويّ الذي ليس بمضاعف راجع «الدنقوذي الصغير» ونحوه وحاشية القدقي على «جارباردي» وأمّا العلامة التفتازاني.. فلعلّه تكاسل وتسامح.

و « المَشْرَقَةُ » ، و « المَقْبَرَةِ » ، وشذ : « المَقْبُرَةُ » و المَشْرُقَةُ » بالضَّمِ . وَمِمّا زادَ على الثَّلاثَةِ كاسْمِ المَفْعُولِ ك « المَشْرُقَةُ » بالضَّمِ ، و مِمّا زادَ على الثَّلاثَةِ كاسْمِ المَفْعُولِ ك « المَدْخَلِ » ، و « المَقَام » وإذا كَثُرَ الشَّيْءُ بالمَكانِ قيلَ فيه : مَفْعَلَةُ من الثَّلاثي المُجَرَّدِ ؛ فيُقالُ : « أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ » ، و « مَفْعَلَةٌ من الثَّلاثي المُجَرَّدِ ؛ فيُقالُ : « أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ » ، و « مَأْسَدَةٌ » ، و « مَقْثَأَةٌ » .

[اسم الآلة]

وأما اسمُ الآلةِ وهو ما يُعالِجُ به الفاعِلُ المَفْعُولَ لِوُصُولِ الْأَثْرِ إليهِ ؛ فيَجِيءُ على مِثالِ «مِفْعَل » و «مِفْعَل » و «مِفْعَل » و «مِفْعَل » ، و «مِفْعَل » ، و «مِفْعَال » كـ «مِحْلَب » ، و «مِكْسَحَة » ، و «مِفْتَاح » ، و «مِصْفَاة » . وقالُوا «مِرْقاة » على هذا ؛ ومَنْ فَتَحَ الميمَ أرادَ المَكانَ . وشَدَّ : «مُدهُ ن » ، و «مُشعُ ط » ، و «مُدُق » ، و «مُشعُ الميمِ و «مُدُوضة » مَضْمُومَةَ المِيمِ والعَيْنِ . وجاءَ «مِدَق » ، و «مِدَقّة » على القياس .

قوله: (وهو ما يعالج) أي: اسم الآلة لا الآلة لئلا يخلو الخبر الجملي عن عائد المُبْتَدأ ، فلا تسترح بما في «سعد» ، وقدر الاسم مضافا إلى ما أشار إليه المحشي رحمه الله تعالى .

تنبيه

[بناء المرّة]

بناءُ المَرَّةِ مِنَ المَصدَرِ الثَّلاثي المُجَرَّدِ يكون على « فَعْلَة » بالفتح ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً » ، و « قُمْتُ قَوْمَةً » . ومِمَّا زادَ على الثّلاثة بزيادة الهاء كـ « الإعطاءة » ، و « الإنْطِلاقة » ؛ إلا ما فيه تاءُ التَّأنيثِ مِنهُما فالوَصْفُ فيه بالواحِدة ؛ كقولِك : « رَحِمْتُهُ رَحْمَةً واحِدةً » ، و « دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً واحِدةً » ، و « دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً واحِدةً » .

قوله: (« فَعْلَة ») ليس مرادُه رحمه الله تعالى أنّ الصيغة المرّة منحصرة في « الفَعْلَة » ؛ لأنّ لها صيغا غيرها كالمصدر الموصوف نحو: « ضَرْباً كَثِيراً » أو العدد المميّز بمصدر نحو: « خَمْسَةَ عَشَرَ ضَرْباً » ، والعدد الغير المميّز نحو: « ضربتُه ألفا » ، والآلة المقامة مقام المصدر نحو: « ضربتُه سَوْطا » بل مراده بيان الصّيغة المشتقة من المصدر التي هي فَرْدٌ من أفراد موضوع علم الصّرف ، فتدبّر .

[بناء الهيئة]

و « الفِعْلَةُ » بالكسرِ للنَّوْعِ مِن الفعلِ ؛ تقُولُ : هُوَ « حَسَنُ الطَّعْمَةِ » و « الجِلْسَةِ » ، واللهُ أَعْلَم .

قوله: (و «الفعْلَةُ » بالكسر إلخ) وكالمرة فيما ذكرته النوع فإنّه قد يكون مصدرا موضوعا لنوع من الفعل لا على تلك الصيغة ك «القَهْقَرِي »، وقد يكون مصدرا موصوفا كذلك نحو: «جُلُوسًا حَسَناً »، وقد يكون مصدرا مثنى أو مجموعا أو معرفا باللام أو الإضافة أيضا كذلك نحو: «ضَرْبَيْنِ ، وضَرَبَاتٍ وضُرُوبٍ ، والضَّرْبِ »، و « ضَرْبُ زيدٍ »، والله تعالى أعلم ، فتأمَّل أيّها الكريمُ ولا تظنّ بعدم عزْوِ أكثرها إلى قائليها إنّها آراء بل هي نتائج كلام الثقات إن تفحصتَ تفُزْ ، والله تعالى أعلم (١).

⁽۱) وفي خاتمة «ب»: في حجرة هُنُخْ وأنا العبد الفقير لفي قراءة «المنح المكيّة » عند أخير الأستاذ الحاج دبر تمّت بالخير وعمت . وجاء في خاتمة «ث»: تمّت الحاشية للعالم المتبحّر الماهر الفاضل مرتضى العُرَادِيّ بيد الفقير قربان ابن رجب الكدريّ في مسجد خُشْدَدَهْ غفر الله لهما آمين . جاء في خاتمة «ر»: في حجرة هُنُخْ وأنا العبد الفقير لفي قراءة «المنح المكية » عند عن أخير الأستاذ الحاج دبر . تمّت حاشية التّصريف =

الحمد لله والصّلاة والسّلام على محمّد رسول الله تمّت حاشية التصريف لمرتضى علي العُرَادِي بيد الفقير حبيب الله الرُلْدي ، كتبته بأمر أبي في رجب سنة (١٢٨٣هـ) .

* * *

للشيخ الفاضل مرتضى علي العُردِي الهدليّ بيد العبد الحقير ذي الآثام
 الكثير حسن الرُچي في مسجد أُرْمَهُ عند الظهر عند الإمام سعيد في ٩ يوم
 الخميس من شهر ربيع الأول سنة (١٣٠٠هـ) .

الفهرس

٣			•	•	•		•		•		•			•					•			•	•								•				•	•	•	•				ā	ٔ م	قد	مر
٥	•			•		•		•	•		•	•	•	•	•	•			•				•											•				ة	بز	ج	و	ā	ته	٠,	تر
١.				•				•	•	•	•	•										•	•						•					ä	طيّ	خد	J	1 2	ż	ر نس	ال	ر	ف	ِص	و
١٢																																						•	_						
۱۳																																					•	•					_	بىو	
٣.																																												قس	
٣٤																																										•		لم	
40																																										-		لبا	
٣٦																																													
٣٧																																												ب لبا	
٣٨																													•										م	۔ خا	بر ال	_	ٔ	ب ایا	•
٣٨																																													
٣٨																																									-			ىر وز	
٤٠																									•	•	•		•	•	•														
																								•	•	•	•	•	• •	•														ُوز ۔	
								•															•	•					_													•		قس	
																							•	•)	U															**			نص	
٤٢																								•	•	•																		عر	
٤٢																																		-								•		ق.	
٤٤																																					-	_				_		لف	
٤٧		•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•		•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•		•	•	•	•	ن	يتا	اف	لن	1	()))	و	(()	(م)
٤٧		•	•	•	•	•	•		•		•	•	•	•	•	•		•		ع	ر	L	ۻ	•	ال	ر	م	ف	31															÷	
٤٩			•			•	•	•			•	•		•	•		•		•	•	•	•	•		•	•		•	•	•	•	•						•		ىر	ر ،	11	ل	نعا	j

٥١	اجتماع تاءين في أوّل المضارع	
٥٢	متى تقلب تاء «افتعل» طاء؟	
٥٣	متى تقلب تاء (افتعل) دالا	
٥٣	متى تقلب واو افتعل وياؤه وثاؤه تاء	
٥٣	نون التأكيد الخفيفة والثقيلة	
٥٦	اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرّد	
٥٧	اسم الفاعل والمفعول ممّا زاد على الثّلاثة	
٥٨	فصل في المضاعف المضاعف	
٦.	الإدغام	
77	فصل في المعتل فصل في المعتل	
٦٧	دخول الجازم على الأجوف	
۸۲	دخول نون التأكيد على الأجوف	
79	مزيد الثلاثي الأجوف	
٧٠	اسم الفاعل والمفعول من الأجوف	
٧٣	الفعل المضارع من الناقص	
٧٦	الأمر من الناقص ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
٧٧	اسم الفاعل والمفعول من الناقص	
٧٨	المزيد فيه من الناقص ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
۸١	فصل في المهموز	
	فصل في بناء اسمي الزمان والمكان	
	اسم الآلة	
	بناء المرّة	
	بناء الهيئة	
91	الفهرس	